



المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN



الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المُستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص



ديسمبر ٢٠٢٣

الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المُستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

ديسمبر ٢٠٢٣

تم إعداد هذا الدليل تحت قيادة وزارة المالية في إطار برنامج «استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر»، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم من صندوق أهداف التنمية المستدامة المشترك و بالشراكة مع الحكومة المصرية. إن الآراء الواردة في هذا الدليل تعكس وجهات نظر الخبراء ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات أو الهيئات التابعة لها.



في عهد فخامة
السيد/ عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

وفي ظل توجيهات سيادته بترشيد الانفاق وتعظيم موارد الدولة واستكمال أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي والاهتمام باحتياجات الفئات الأَوْلَى بالرعاية.



كلمة السيد الدكتور/ محمد معيط
وزيـــــــر المالـــــــــية

في إطار الجهود الرامية لرفع كفاءة الإنفاق العام والحدّ من معدّلات الفقر وتعزيز الاعتمادات المالية المُوجَّهة لتحسين معيشة الفرد والارتقاء بالخدمات المُقدَّمة وإرساء دعائم التنمية الشاملة والمستدامة وتوفير حياة كريمة، وحيث أن قانون المالية المُوحَّد يوفِّر المظلة التشريعية اللازمة لتطبيق موازنة البرامج والأداء، ومن ثمَّ الانطلاق في الموازنات المُستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين على نحو يلبِّي احتياجاته، ويعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

هذا الدليل عن إعداد الموازنات المُستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، هو مُساهمة من وزارة المالية في نشر مفهوم تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في جميع جهات الدولة وبناء قدرات العاملين بها وإدماجه في مراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، لتحقيق الأهداف التنموية المرتبطة به بفاعلية وكفاءة، في ظل الاستراتيجيات التي تبنَّتها الدولة المصرية تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص.

جاء هذا الدليل نتاج لسلسة من ورش العمل والجلسات النقاشية بين الوزارات والجهات التابعة لها بمشاركة عناصر من صناع القرار والباحثين والعاملين، مما أدى إلى فهم أوسع لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وهو مصدر معرفي يضمّ الأدوات التي يمكن للفِرق الوزارية الاستعانة والاسترشاد به في إعداد الموازنات، ليكون مرجعًا علميًا وعمليًا للعاملين في مجال الموازنات.

وزير المالـــــــــية

د. محمد معيط



كلمة السيد / أحمد كجوك
نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي

في إطار الإصلاحات المالية والاقتصادية المدعومة بإجراءات الحماية الاجتماعية فإن موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين تتسق مع جهود رفع كفاءة الإنفاق العام، والحدّ من معدلات الفقر، وتعزيز الاعتمادات المالية الموجَّهة لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين لتحسين معيشة المواطنين، والارتقاء بالخدمات المُقدَّمة إليهم، وإرساء دعائم التنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير حياة كريمة للمصريين.

ويوفِّر قانون المالية العامة الموحَّد، المظلّةَ التشريعية اللازمة لتطبيق موازنة البرامج والأداء، ومن ثمَّ الانطلاق في تطبيق الموازنات المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، على نحو يُلبّى الاحتياجات التنموية للمواطنين بمختلف فئاتهم وشرائِحهم المجتمعية والعمرية والجغرافية، وقياس نتائج البرامج الحكومية، بما يحقق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

لقد نجحنا في الحفاظ على مستهدفات الأداء المالي والاقتصادي، والمسار النزولي لمعدلات عجز الموازنة والدين للناتج المحلى الإجمالي رغم كل الأزمات العالمية، نتيجة للإصلاحات الهيكلية، والتنفيذ المتقن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ونتطلع إلى مزيد من الإصلاحات لترشيد النفقات من جهة، والعمل على تلبية متطلبات الرجال والنساء من جهة أخرى.

نائب وزير المالـــــــــية
للسياسات المالية والتطوير المؤسسي
أحمد كجوك

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٠
الإطار الدستوري والتشريعي والاستراتيجي	١٢
الفصل الأول: إدماج منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	١٥
الفصل الثاني: مفهـوم الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	١٩
الفصل الثالث: أهـداف الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	٢١
الفصل الرابع: مكونـات الموازنات المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	٢٣
الفصل الخامس: أدوات الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	٢٦
الفصل السادس: منهجية تطبيق الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	٢٩
الفصل السابع: مؤشرات الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	٣٦
معايير استجابة البرامج لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	٤١
نماذج موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	٤٣
المـــلاحق	٤٥ - ٦١
الخِبرات الدولية	٤٥
مصفوفة مؤشرات النوع وفقاً لقطاعات الدولة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	٤٨
فريـق إعـداد الدليل	٦٢

قائمة المصطلحات والتعريفات

م	المصطلح	التعريف
١	الموازنة العامة للدولة	برنامج يُترجم الخطة ماليًا متضمِّنًا تقديرات الإيرادات المتوقَّع تحصيلها وكذلك النفقات المُنتظر إنفاقها عن سنة مالية مُقبلة، لتحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقًا للسياسات العامة للدولة.
٢	تكـافؤ الفـرص	تحقيق المساواة بين كافة فئات المجتمع من خلال إتاحة الفرص بشكل عادل لكل الفئات للمشاركة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون أي تمييز.
٣	المساواة بين الجنسين	تمتع الرجال والنساء والفتيان والفتيات بنفس المكانة والفرص ليدركوا إمكانياتهم الكاملة ويقوموا بخيارات في حياتهم ويشاركوا كصانعي قرار ويكسبوا فائدة من الموارد والخدمات.
٤	عدالة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	العدالة في الحقوق والمسؤوليات والاحتياجات والفرص المتاحة للنساء والرجال والبنات والأولاد في المجتمع ذاته.
٥	مأسَسة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	العملية التي تصبح من خلالها فكرة ما، جزءًا لا يتجزَّأ من الإطار الفكري الذي يحكم سلوك الجهة، وينعكس ذلك من خلال السياسات ذات العلاقة بهيكلة المنظمة وإجراءاتها ونشاطاتها.
٦	التمكيـن	عملية بناء قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويلها إلى إجراءات عملية تُحقِّق النتائج المرجوَّة.
٧	التمكين السياسي	تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والحزبية، وتفعيل مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار وتبوّئها المناصب القيادية.
٨	التمكين الاجتماعي	تمكين المرأة في عدة مجالات هي: التعليم، الصحة، الحماية من العنف، البيئة وتغيّر المناخ، تمكين المرأة ذات الاحتياجات الأساسية والتحديات الخاصة، بما في ذلك ذات الإعاقة وكبيرات السن.
٩	التمكين الاقتصادي	تمكين المرأة في سوق العمل، وتوفير فرص عادلة لها في الوظائف المختلفة، ودون تمييز في الأجر عن الرجل.
١٠	الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	العملية التي يجري من خلالها تضمين الأبعاد المتعلقة بتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة واعتماد تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.
١١	مؤشر الأداء	أداة لقياس مستوى الأداء، تُبيِّن العلاقة السببية بين جميع مراحل العمل: المدخلات، العمليات، المخرجات، النتائج، الأثر.

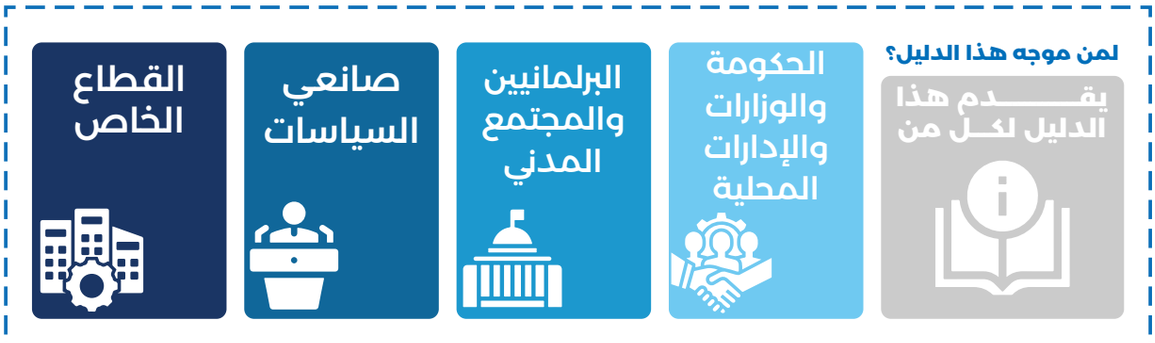
مقدمة

مقدمة

انطلاقًا من رؤية وزارة المالية وأهدافها الاستراتيجية الرامية إلى مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة، وتعزيز القدرات بالجهات في إعداد موازنة عامة شفافة وتنفيذها، تُسهم في تحقيق أركان التنمية المستدامة، يهدف هذا الدليل إلى تعزيز قدرات موظَّفي قطاعات الموازنة والحسابات الختامية والحسابات والمديريات المالية في الوزارة وكذلك المعنيين في الجهات الحكومية ذات الصلة، في مجال إعداد الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وتنفيذها، من أجل تحقيق الكفاءة والفاعلية في تخصيص الموارد المتاحة وتعزيز عدالة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في مصر، كما يهدف إلى تحديد طرق التدخّل في الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وفي استراتيجيات وسياسات إعداد الموازنة العامة وبرامجها، بما يكفل مأسَسة واستدامة تطبيق موازنة مستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وموجَّهة بالنتائج.

وعليه، ولضمان نجاح واستدامة إعداد وتنفيذ هذه الموازنات، أُعدّ هذا الدليل استنادًا إلى الاعتبارات الأساسية التالية:

- تحديد دور ومسؤوليات الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنات المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- وضع منهجية واضحة لإعداد وتنفيذ الموازنات المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وكذا الإطار التشريعي المعمول به في مصر.
- اقتراح مجموعة من مؤشرات الأداء المُستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين لتضمينها في موازنة البرامج، بالتعاون والتنسيق مع الوحدات الحكومية المعنية بتنفيذ تلك الأنشطة المرتبطة بهذه المؤشرات، ولإدماج المجلس القومي للمرأة والمجالس المتخصصة الوطنية الأخرى هذه المؤشِّرات ضمن خطة العمل التنفيذية لها.
- تعزيز قدرات المحللين الماليين والعاملين في مجال قضايا تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بمنهجية تطبيق الموازنة المطلوبة، فهي أداة فعَّالة لتقييم كفاءة وفاعلية وجدوى الإنفاق المستند إلى تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وتعزيز مساءلة ومسؤولية الجهات المعنية عن نجاحها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تصبّ بشكل مباشر في الأهداف الرئيسية للاستراتيجيات الوطنية، من خلال استخدام نماذج المتابعة والتقييم المُعدَّة لهذه الغاية.
- إدراك التحدّيات والمعوّقات والصعوبات الأساسية في مراحل مبكرة، ورفع تقارير أداء تتضمَّن الحلول المقترحة والتوصيات المناسبة بشأنها.
- وضع الخطط اللازمة لرفع الوعي وحشد الدعم وكسب تأييد جميع الجهات المعنية بقضايا تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، ما يضمن استدامة واستمرارية العمل بمنهجية موازنات مستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين موجَّهة بالنتائج، تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق الأثر المرجو.



الإطار الدستوري والتشريعي والاستراتيجي لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

تعدُّ الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين أداة تخطيط مالي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تساعد الحكومة على إدماج هذا المنظور عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة من جهة، والتأكد من تخصيص الموارد المالية المتاحة بطريقة عادلة وهادفة بما يرشِّد الإنفاق من جهة أخرى، وصولًا إلى إلغاء التمييز القائم على أساس التفريق بين الرجال والنساء في أسلوب تقديم الخدمات الحكومية، وبما يلبّي الاحتياجات المُحدَّدة لهم حسب مراحلهم العمرية، وفئاتِهم المختلفة.

لقد ضم الدستور المصري[1] أكثر من ٢٠ مادة تتناول حقوق المرأة بما يحقق تكافؤ الفرص، ومنع التمييز، والحماية من جميع أشكال العنف، وتمكين المرأة والفتاة، كما نصت المادة ١١ من الدستور المصري «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.

وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها.وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل\كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا».

كما كفل الدستور أيضًا حقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والمسنين إذ نصَّ على ما يلي:

- يعدّ طفلًا كلُّ من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية.
- تكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع، وتلتزم كذلك برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.
- لكل طفل الحق في التعليم المبكر بمركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، أو في الأعمال التي تعرّضه للخطر.
- تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم والشهود، ولا يجوز مساءلة الطفل جنائيًا أو احتجازه إلا وفقًا للقانون وللمدّة المحددة فيه، وتُوفّر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين، وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في جميع الإجراءات التي تُتخذ حياله.
- تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًا وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم جميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالًا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.
- تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.
- تلتزم الدولة بضمان حقوق المُسنّين صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجِّع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعايتهم، على النحو الذي ينظّمه القانون.

(١) موقع رئاسة الجمهورية --- مصر/الدستورhttps://www.presidency.eg/ar

ويأتي قانون المالية الموحَّد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ والذي يهدف إلى التوسّع في تطبيق موازنات البرامج والأداء ليعكس الأداء الحكومي في مادتيه الثانية والثامنة، بحيث يعمل بشكل أساسي على بناء منظومة الموازنات المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
يمكن العمل على إدماج مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في موازنة البرامج والأداء عن طريق بناء نظام هيكلي مدرج بداية من أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة والاستراتيجيات المتخصصة مثل: (استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦) ، واستراتيجية وزارة المالية، وبرامج عمل الوزارات والجهات التي تستهدف تحقيق إنجاز حقيقي يشعر به المواطن، وتحسين الخدمات وتحقيق الرفاهية بما يلقى الرضا العام، والشكل التالي يوضح الإطار المنطقي لبناء البرامج:



١

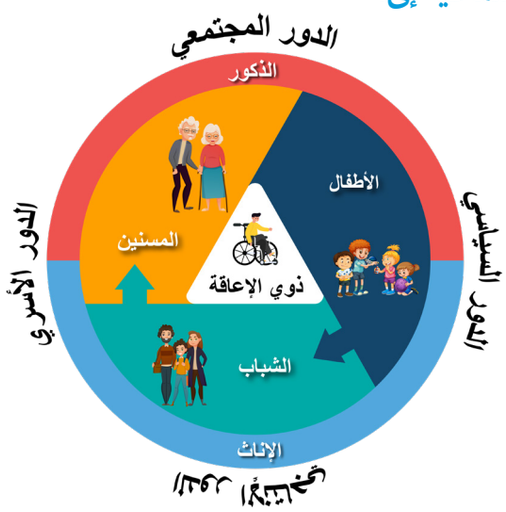
الفصل الأول:
إدماج منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

يعدُّ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين من المفاهيم الاجتماعية التي تتغيّر مع تغيّر الزمن والثقافات داخل المجتمع الواحد، ومن مجتمع إلى آخر، وهو يختلف اختلافًا جوهريًا عن مفهوم الجنس، وفي ما يلي الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي.

الفرق بين مفهومي الجنس والنوع الاجتماعي



إذًا يمكن تصنيف الفئات الاجتماعية إلى:



العوائد المتوقعة من تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في الموازنة

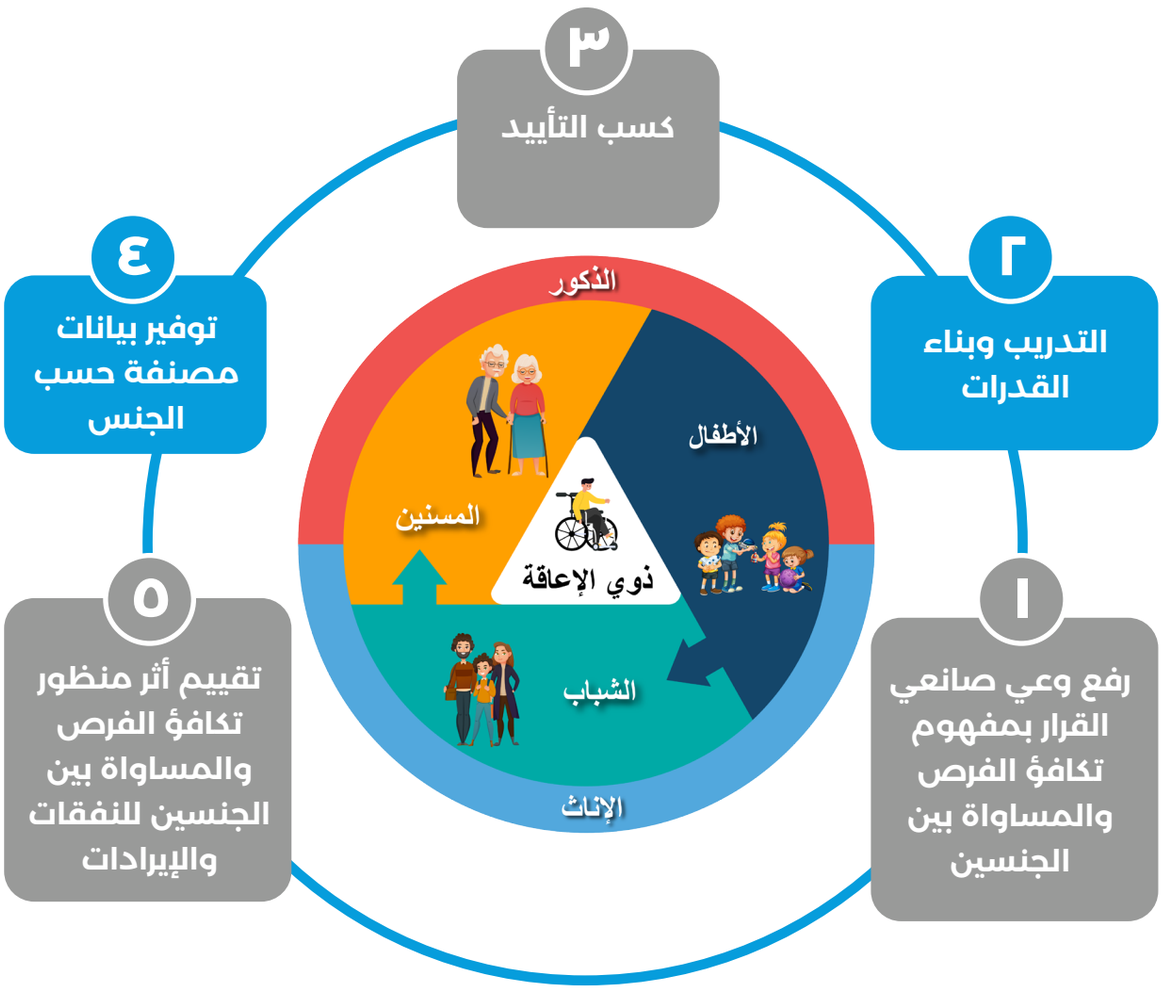
الموازنة العادلة مطلب مهم لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ومن المخرجات المتوقعة من تطبيق الموازنة المستجيبة ما يلي:

- إعادة تصميم البرامج بما يحقق أولويات الدولة المتعلقة بحقوق جميع الفئات الاجتماعية الأَوْلَى بالرعاية.
- ضمان فاعلية استخدام الموارد المالية حسب احتياجات وتوقعات وطموحات كل فئة مجتمعية وصولًا إلى المساواة.
- تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء عبر المشاركة في عملية إعداد الموازنات، إذ تتضمَّن صياغة الموازنات آراء كلا الجنسين.
- تضييق الفجوات النوعية/ النوعية - الجغرافية.
- التأكد من الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى ما تقدّمه الدولة من خدمات أثناء تنفيذ البرامج الحكومية.

٣ منهجية إدماج مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين لدى الجهات

تتطلب عملية إدماج تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين من جميع الجهات مراجعة دورية وشاملة لجميع سياساتها وبرامجها بما يضمن الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الرجال والنساء خلال التخطيط الاستراتيجي في الجهات.

خطوات مهمة وأساسية لإدماج منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين :



ولترجمة ذلك على أرض الواقع ينبغي لجميع الجهات في الدولة اتّباع الخطوات التالية:

١- مراجعة رؤية ورسالة الجهة وسياساتها للتأكد من تسليط الضوء على الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص.

- الرؤية والرسالة للجهة تُترجِم الثقافة السائدة بها، ومدى التزام القيادة العليا ودعمها تكافؤ الفرص.

١

٢- مراجعة السياسات التنظيمية الداخلية المعمول بها حاليًا في الجهة للتأكّد من تضمينها مبدأ تكافؤ الفرص.

- يتطلب ذلك بناء قدرات الموظفين المعنيين برسم السياسات التنظيمية المختلفة لنشر مفهوم تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- توفير معلومات دقيقة ومُصنّفة وفقًا للنوع، المتابعة وتقييم أثر المشروعات القائمة.

٢

٣- مراجعة برامج الجهة وأنشطتها لضمان تطبيقها للدمج النظامي لمبدأ تكافؤ الفرص.

- تحديد أثر البرنامج في تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- إجراء تحليل أدوار واحتياجات الرجال والنساء،
- تحليل الفجوات وأسبابها، العوائق والفرص المتعلقة بالقضية أو الفجوة.

٣

٤- مراجعة الموازنة الحالية للجهة لضمان تطبيقها للدمج النظامي لمبدأ تكافؤ الفرص.

- بيانات مُصنَّفة حسب الجنس، تبويب وتحليل مخصصات الإنفاق من منظور النوع، بناء موازنة مستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

٤

٥- مراجعة المؤشرات الكمية والنوعية لضمان توفيرها معلومات دقيقة تدعم عملية الدمج النظامي لمبدأ تكافؤ الفرص.

- توفِّر بيانات النوع معلومات واقعية بشأن وضع جميع فئات الرجال والنساء، ومدى تقليص البرامج والأنشطة والفجوات أو معالجة قضية ما.

٥

٢

الفصل الثاني:
مفهوم الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وأهميتها وسماتها

١ مفهوم الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين



من المفاهيم الخاطئة والشائعة بشأن الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين الاعتقاد أنها موازنة متساوية بين النساء والرجال، أو أنها تهدف إلى تفضيل النساء على الرجال، لكن المفهوم العلمي للموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين هو أنها:

- استراتيجية تأخذ منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الوطنية ورصد المخصصات المالية من الجهات الحكومية، بما يضمن فاعلية الإنفاق المبني على أساسها.
- نهج يهدف إلى تعزيز العدالة والإنصاف بين النساء والرجال لتعظيم الاستخدام الأمثل للموارد المالية الحكومية وتحقيق الكفاءة والفاعلية في رصد المخصصات والإنفاق وفقًا لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- أداة لتحقيق العدالة في المالية العامة (النفقات والإيرادات) تأخذ بعين الاعتبار احتياجات تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وتلبية توقعات أفراد المجتمع؛ نساء ورجالًا.

٢ أهمية الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين



ترجع أهمية الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين إلى مراعاة سدِّ الفجوات بين الرجال والنساء في كل قطاعات الدولة، إذ تبدو الموازنات في ظاهرها محايدة من المنظور الاجتماعي، لكنها في الواقع تتجاهل احتياجات بعض الفئات الأَوْلَى بالرعاية، أو لا توزّع النفقات بشكل مُنصِف حسب احتياجات الجنسين ، ومن ثمَّ فإن دعم سياسات المساواة بين الفئات لن يتأتَّى إلا من خلال توجيه الموازنة العامة للدولة بشكل أكثر استجابة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وتطبيق موازنات البرامج لتُترجم سياسات الحكومة.

٣ سمات الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين



يتمتع هذا النوع من الموازنات بالخصائص التالية[٢] :

- تشجّع الاستخدام الأكثر فاعلية للموارد لتحقيق عدالة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية البشرية.
- تعمل على استخدام الموارد المتوافرة لتحسين نوعية حياة الرجال والنساء بشكل عادل.
- تسمح لأي بلد باستثمار موارده البشرية (نساءً ورجالًا) للمحافظة على قدرته التنافسية.
- تُسهم في تحديد الاحتياجات وفق أولويات المرأة والرجل.
- تُعيد تخصيص الموارد للاستجابة لاحتياجات مختلف فئات السكان.
- تساعد على تحقيق الإنصاف والعدالة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

(٢)
Austrian Development Agency, Making Budgets Gender-Sensitive: A Checklist for Programme-Based Aid, Vienna, January 2009

٣

الفصل الثالث:
أهداف الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

تعد الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وسيلة لتقييم أداء الموازنة العامة ومدى تلبيتها للاحتياجات والمنافع المختلفة والأثر النهائي في النساء والرجال والبنات والأولاد، مما يحقق العدالة والإنصاف في تلبية احتياجاتهم، بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية وتعزيز المساءلة والمسؤولية في اتخاذ القرار وتوزيـع/ إعادة توزيـع الموارد المالية.

والهدف الأساسي من إدماج تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في السياسات والموازنة العامة للدولة هو تحقيقُ الإنصاف بين الرجال والنساء بجميع فئاتهم ومراحلهم العمرية، والذي يعدّ هدفًا أساسيًا من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الخامس)، ويحدث عندما يُمثَّل الرجال والنساء في المراحل المختلفة لصنع القرارات الخاصة بتوجيه الإنفاق على البرامج والأنشطة، وفي المستويات المختلفة لصنع مثل هذه القرارات.

وتهدف الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين - بشكل عام - إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تصبّ في المجالات التالية[٣]:

١. زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة نحو تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وتحليل أثر الموازنات والسياسات الحكومية.
٢. مساءلة الحكومة تجاه المخصصات التي تحقق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والالتزامات المترتبة عليها محليًا وإقليمياً ودوليًا.
٣. إعادة صياغة السياسات الوطنية لتعزيز عدالة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

ومن ثمَّ إدراك اختلاف تأثير السياسات والبرامج والتشريعات في الرجال والنساء لتباين احتياجاتهم وظروفهم ومواقعهم الاجتماعية.

وتعني عملية إدماج تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين ضرورة أن تأخذ السياسات والبرامج والتشريعات في اعتبارها احتياجات الرجال والنساء وظروفهم في المراحل المختلفة لتصميم وتنفيذ وتقويم هذه الإجراءات.

فإعداد الموازنة العامة لا بدَّ أن يأخذ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في الاعتبار، ويربط سياسات المساواة والإنصاف بالتمويل المناسب، مع مراعاة احتياجات أنماط الرجال والنساء المختلفة وما يلبّيها.

(٣) Sharp, R., Budgeting for Equity: Gender budget initiatives within a framework of performance oriented budgeting, p. 10



ولا بدَّ لآن يمرّ تقييم السياسات المراعية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بخمس مراحل، كما يلي:

١. تحليل الوضع الحاليّ لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في قطاع معني وفئة معنية.
٢. تقدير مدى مخاطبة السياسة لوضع تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
٣. تقدير مدى ملاءمة المُخصَّصات المالية بالموازنة لوضع الفجوات التي شُخِّصت.
٤. تقدير النتائج قصيرة المدى عن النفقات، وكيفية إنفاقها لتحقيق الأهداف المرجوة.
٥. تقدير الآثار بعيدة المدى المُتوقَّعة لتوجيه الإنفاق.

٤

الفصل الرابع:
مكوِّنات موازنة البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

ممكن القول إن نظام موازنة البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين يتكوَّن من أربعة مكونات رئيسية يمكن عرضها من خلال الشكل التالي:



المكون الأول:

قاعدة بيانات مصنفة حسب الجنس والفئات العمرية والتي من خلالها تُوضع البيانات النوعية وفقًا لقطاعات الدولة وموزَّعة حسب الجنس، وحسب الفئات العمرية ، وحسب الموقع الجغرافي، بهدف تحديد الفجوات النوعية مع مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين.

المكون الثاني:

تحليل الفجوات النوعية ووضع معايير تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين للبرامج التي ستُنفَّذ لتقليص الفجوات.

المكون الثالث:

تنفيذ منظومة البرامج والأداء المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والعمل على خطوات إعداد الموازنة وتنفيذها ومتابعتها.

المكون الرابع:

قياس التقدم المُحرَز من خلال المتابعة الدورية للبرامج والأنشطة التي نُفِّذت ومدى انعكاس ذلك على تحسّن المؤشرات من عدمه.

والجدول التالي يوضح مسؤولية تنفيذ كل مكوّن من المكونات المشار إليها والجهات المشاركة في التنفيذ:

المكون	الجهة المنفذة	الجهات المشاركة
الأول: قاعدة بيانات مؤشرات تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. • وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.	• قطاعات الدولة. • وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص. • وحدة البرامج والأداء.
الثاني: تحليل الفجوات بين الرجال والنساء ووضع معايير الاستجابة.	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. • وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.	• قطاعات الدولة. • وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص. • وحدة البرامج والأداء.
الثالث: تنفيذ منظومة البرامج والأداء المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.	• وحدة البرامج والأداء.	• قطاعات الوزارة المعنية. • قطاعات الدولة.
الرابع: متابعة تنفيذ البرامج والتحقق من سد الفجوات.	• وحدة البرامج والأداء. • وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص.	• قطاعات الدولة. • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. • وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٥

الفصل الخامس:
أدوات الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

تهتم أدوات هذه الموازنات بتطبيق التحليل النوعي على الموازنات المختلفة بوسائل متعددة، حتى يمكن إدماج تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين ضمن سياسات الموازنة العامة في سياق الإصلاحات الاقتصادية.

ولا يقدِّم منهج هذه الموازنات نموذجًا مفردًا للأدوات يلائم أي مجتمع، فهناك عدد من الأدوات الفنية التي تسمح بعمل موازنات مستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وكذلك تحليلها.

وتحتاج الأدوات إلى التعديل حتى تتكيف مع الإطار المحلّي أو القومي الذي ستُطبق فيه، وكل مبادرة تحتاج إلى اختيار الأدوات التي ستطبق، وفقًا للأطراف المشاركة والفاعلة، وطبيعة إدارة النظام السياسي، وطبيعة إدارة نظام الموازنة.

ويمكن تطبيق الأدوات التالية والاعتماد على نتائجها فقط إذا:

- توافرت بيانات تفصيلية وفقًا للجنس بدرجة دقة تسمح بالاعتماد عليها واستخدامها.
- تمت التفرقة بين الإحصاءات والمؤشرات والمعلومات ومعرفة متى نستخدم ماذا وكيف.
- عرفنا أن تلك الأدوات ليست للتطبيق كما هي في كل دولة وكل حالة، إذ يجب الاختيار وإجراء التعديلات الملائمة لكل حالة قبل التطبيق، وفقًا لأهداف الموازنة ودرجة مهارات المستخدمين وقدراتهم والمعلومات المتاحة.

وفي أثناء كل دراسة ينبغي للمشاركين معرفة كل أداة، وهل تلائم الوضع المصري أم لا، ووفقًا لخبراتهم يمكنهم تقديم مقترحات للتعديل.

مجموعة الأدوات التي اقترحتها خبيرة الاقتصاد النسوي (ديان أليسون):[٤]

١. تقييم السياسة المراعية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين :

يبدأ تحليل الموازنة المراعية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بافتراض أن الموازنات يجب أن تتبع السياسات.

وفي هذه الحالة من شأن تقييم السياسة المراعية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين أن يحدد الثغرات الموجودة بها، بالإضافة إلى دقة توزيع حصص الموارد المشتركة.

وهكذا يكون تقييم السياسة المراعية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين رابطًا مباشرًا بين السياسة وتوزيع الموارد ويتحقق بالأسئلة الآتية:

- هل وُضِعَت السياسات من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين؟
- هل تعكس تلك السياسات احتياجات وأولويات النساء/الفتيات والرجال/ الأولاد؟
- هل توزيع المخصصات داخل القطاع يعكس احتياجات وأولويات النساء/الفتيات والرجال/ الأولاد؟
- هل توزيع المُخصَّصات داخل القطاع يتماشى مع الالتزام بتخفيض معدلات الفقر وتحقيق عدالة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين؟
- البرامج التي موَّلتها الموازنة، هل تزيد من أم تخفض الفجوات القائمة؟
- يمكن للوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والأكاديميين، القيام بهذا التحليل واستخدام هذه الأداة لكل القطاعات على جميع المستويات.
- تُنفَّذ هذه الأداة بتطبيق منهج الخطوات الخمس.

(٤) الحقيبة المعرفية لموازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي – وحدة تكافؤ الفرص – وزارة المالية.

خطوات تنفيذ تقييم السياسة المراعية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين :

الخطوة	الإجراء
الخطوة الأولى	١. تحليل وضع المرأة - الرجل - الولد - البنت في قطاع معين.
الخطوة الثانية	٢. تقدير مدى مخاطبة السياسة لوضع لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
الخطوة الثالثة	٣. تقدير هل مخصصات الموازنة للقطاع ملائمة لمواجهة وضع النوع الذي شُخِّص.
الخطوة الرابعة	٤. تقدير النتائج قصيرة المدى للنفقات لحساب كيفية إنفاق المخصصات ومدى تحقيقها لأهداف السياسات.
الخطوة الخامسة	٥. تقدير الآثار بعيدة المدى المتوقعة لتوجه الإنفاق.

٢- تقدير المستفيدين القائم على أساس تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين :

- يُطلَب رأي المستفيدين المحتملين والحاليين من برنامج حكومي، بشأن مدى وفاء أشكال الخدمات الحكومية الحالية بحاجاتهم من خلال الاستبيانات.
- تُحلَّل هذه الردود بهدف تقييم إلى أي مدى تفي الموازنة الحكومية الحالية بأولويات الرجال والنساء.
- يُهمّ السياسيين وواضعي الموازنة أن يعرفوا هل أُنفِقت الأموال العامة بطريقة تفي باحتياجات المواطنين أم لا، وتهدف هذه الأداة إلى معرفة ما إذا كانت تلك الأموال قد أُنفِقَت على الأنشطة الصحيحة أم لا.
- يمكن استخدام الطرق الكمية والنوعية لتطبيق هذه الأداة.
- يمكن للمنظمات الأهلية والمتعاملة مع الحكومة أن تستخدم هذه الأداة.
- تُنفَّذ هذه الطريقة بجمع وتحليل آراء الرجال والنساء (بسؤال المستفيدين الحاليين والمحتملين) عن كيفية وفاء الخدمات العامة المقدمة حاليًا باحتياجاتهم، ووفقًا لأولوياتهم، باستخدام وسائل مثل استبيانات التقييم الذاتي، بحوث اتجاهات الرأي، النقاشات الجماعية، الجماعة البؤرية، المقابلة الشخصية، التقييم السريع بالمشاركة.

٣-تحليل معدلات الإنفاق العام الموجه لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين :

- يمكن الاعتماد على هذه الوسيلة لتقدير توزيع الإنفاق الحكومي المُقرَّر من أجل برنامج معين بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات، على سبيل المثال يمكن تطبيق هذه الأداة لمقارنة الإنفاق على المدارس الرسمية في المراكز المختلفة بعدد الفتيات والفتيان الذين يرتادونها، بالإضافة إلى ذلك يُقارَن بين النفقات المختلفة ومستويات حاجات الجنسين المُحدَّدة كما تبيِّنها المسوح.

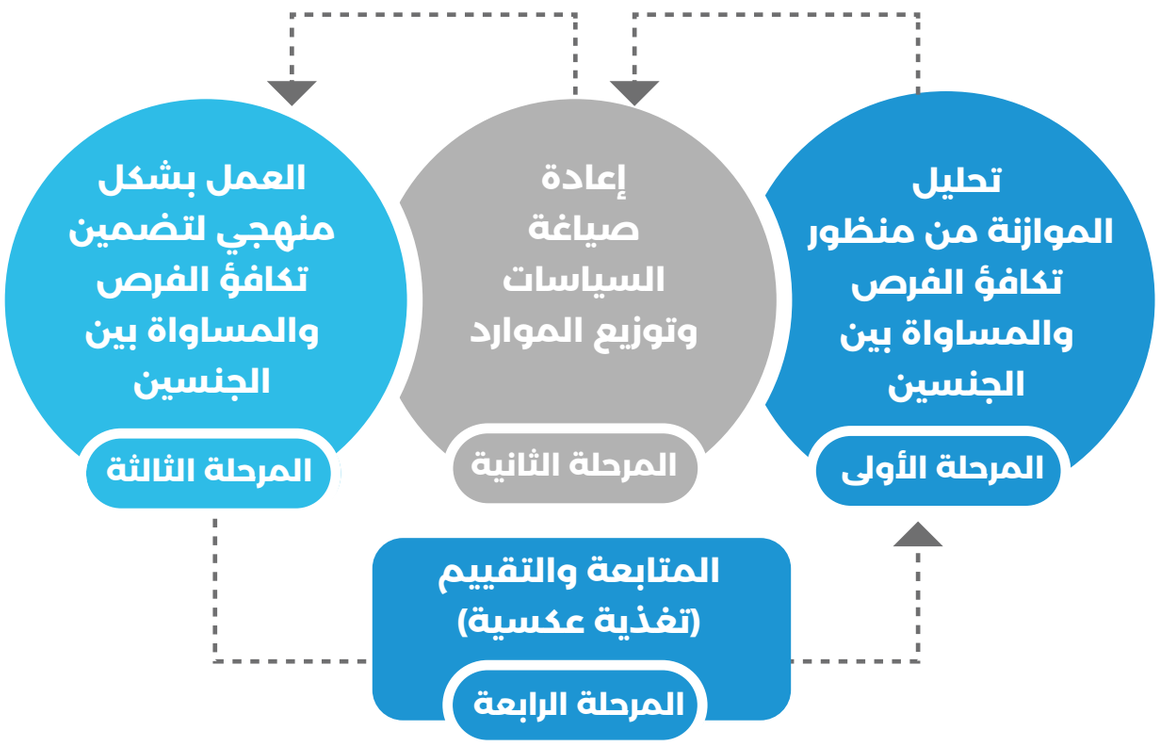
٦

الفصل السادس:
منهجية تطبيق الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

مراحل تطبيق الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

تمرّ عملية تطبيق الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بشكل عام عبر ثلاث مراحل رئيسية، كما يلي[٥]:

- المرحلة الأولى: تحليل الموازنة من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين لتحديد أثر تباين الموازنة في النساء والرجال، وتتكون من خمس خطوات رئيسية.
- المرحلة الثانية: إعادة صياغة السياسات وتوزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- المرحلة الثالثة: العمل بشكل منهجي لتضمين تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في جميع عمليات الموازنة.



وبناء على المراحل السابقة يتضح أن عملية تطبيق الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين ترتكز على نهجين تشاركيين متداخلين، هما النهج التشاركي من القاعدة Up/Bottom كونه يبدأ من تحليل الموازنة من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، والنهج التشاركي Down/ Top الذي يرتكز على صياغة السياسات الوطنية وإعادة توزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

أولًا: تحليل الموازنة من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

إن تحليل الموازنة من هذا المنظور لا بدّ أن يتضمَّن إعادة النظر في برامج الموازنة القطاعية ومتعددة القطاعات ومواردها المالية المخصصة، بناءً على نتائج التحليل السابق والذي يساعد بشكل كبير على دمج الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بشكل منهجي في تخطيط وإعداد الموازنات على المستويين المركزي والمحلي، وفي ما يلي نتعرف على خطوات تحليل الموازنة من خلال جانبين، تحديد ما تقدِّمه الدولة من خدمات وبرامج (جانب العرض)، واحتياجات الفئات الأوْلَى بالرعاية (جانب الطلب)، ويمكن تلخيصهما في خمس خطوات رئيسية:

(٥) 9 Quinn, S., Gender Budgeting: practical implementation Handbook, p. 17.

الخطوة الأولى: ١

تحديد قضايا المتعلقة بتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في القطاعات المختلفة بتحليل الوضع الحاليّ (جانب الطلب)

تتضمن هذه الخطوة تحليلًا متعمقًا للرجال والنساء، واحتياجاتهم العملية والاستراتيجية وأولوياتهم في القطاعات المختلفة، ومدى وجود اختلالات في الحقوق والمنافع والخدمات بينهم، وهو ما يحتاج إلى تحليل بيانات كمية مقسمة وفقًا للنوع وهو ما يعرف بتحليل المشكلات، مثل معدل بطالتهم في القطاعات المختلفة، وبيانات كيفية من متخصصين في هذه القطاعات.

الخطوة الثانية: ٢

جمع المعلومات الأساسية عن برامج الموازنة الحالية (جانب العرض/١)

- تحديد أهداف البرامج والأنشطة الرئيسية داخل البرامج.
- مدى وجود أهداف معينة تتعلّق بزيادة ودعم المساواة بين الجنسين.
- الموارد المالية المتاحة للبرامج.
- تحديد المستفيدين من البرامج.

الخطوة الثالثة: ٣

تحليل الأنشطة بناء على النوع (جانب العرض/٢)

- تحليل المستفيدين والمستخدمين من الخدمات والأنشطة العامة من خلال بيانات مفصلة، ليس فقط عن عدد الرجال والنساء، لكن مع تضمين أكبر قدر ممكن من البيانات بشأنهم، مُصنَّفة حسب العمر ومستوى الدخل والمستوى التعليمي ومكان المعيشة (حضري/ريفي) وغيرها.
- تحليل مدى رضا الرجال والنساء عن الخدمات العامة المتاحة.
- تحليل مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرار بشأن تقديم وشروط الخدمات.
- تحليل الآثار العامة للأنشطة على الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (ما تأثير الأنشطة العامة في توظيف الرجال والنساء؟ هل الأنشطة العامة تغيّر قائمة أدوار الجنسين والأعراف المجتمعية؟ وكيف يتحقق ذلك؟ هل للأنشطة تأثير في احتمالات مشاركة النساء في السياسة أو الاقتصاد؟

الخطوة الرابعة: ٤

تحليل مخصصات الموازنة بناءً على النوع (جانب العرض/٣)

ويجري ذلك بتحديد الإنفاق العام المُصنَّف حسب النوع، وهو ما يحتاج إلى تحديد التكلفة الكلية لتقديم خدمة ما وعدد مستخدميها من الرجال والنساء وتكلفة الوحدة الواحدة من هذه الخدمة.

الخطوة الخامسة: ٥

إعداد الأهداف والتوصيات اللازمة لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين (تلاقي جانبي العرض والطلب)

- ضمان المساواة بين الرجال والنساء في الوصول إلى الخدمات والأنشطة المختلفة.
- كيفية تقديم الخدمات بشكل أفضل يضمن وصولها إلى المرأة والرجل.
- تحديد أي تغييرات مطلوبة في الأنشطة لتقليص الفجوة النوعية.
- تعزيز مشاركة المرأة في تخطيط وتنفيذ أنشطة البرنامج.
- الاعتماد على المؤشرات المناسبة لقياس الوصول إلى الأهداف.

ثانيًا: إعادة صياغة السياسات وتوزيع الموارد

بعد تنفيذ إجراءات التحليل يصبح لدى الدولة - متمثلة في الحكومة- رؤية شاملة عن احتياجات جميع الفئات لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين ومن ثمَّ الموارد المتاحة، ووفق أولويات الحكومة تعمل على إعادة صياغة السياسات، وفي ضوء الموارد المتاحة، وصولًا إلى العمل بشكل أكثر منهجية مما هو عليه الآن.

ثالثًا: العمل بشكل منهجي لضمان شمول تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

من خلال ما سبق يمكن القول إنه عند تنفيذ إجراءات التحليل القائم على تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين من ناحية مؤشرات الفجوات أو القضايا وكذلك الموارد المتاحة التي يمكن توجيهها في هذا الشأن، فإنه يمكن صياغة السياسات بشكل أكثر إنصافًا للرجال والنساء، وكذلك العمل بشكل مؤسسي واضح بين جميع الجهات لتضمين تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، الأمر الذي يدفع إلى استمرار التقييم والمتابعة.

رابـعًـا: المتابعة والتقييم المستجيب لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

نظام المتابعة والتقييم المستجيب لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين يساعد على تصحيح الافتراضات الخاطئة في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة، فيصبح أحد أهداف النظام الأساسية معرفة العوامل التي تؤثر في حياة الرجال والنساء وأدوارهم في المجتمع، ومدى التوازن في علاقات القوى بين الجنسين، كما تبين احتياجاتهم المختلفة وفرصهم والمشكلات التي تواجههم، بالإضافة إلى معرفة أثر النتائج في حياتهم واختلافاتهم وتجاربهم في الحياة عبر مختلف المجالات، كما يسهم هذا النظام في تحديد أفضل للأهداف، وصياغتها بصورة أكثر وضوحًا، وتحديد أوضح للنشاطات، وتعريف أشمل بالمستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر.

المتابعة: تجري في أثناء تنفيذ العمل بهدف الوقوف على انتظامه ومعالجة مشكلاته، وهي عملية تحليل وتجميع مستمر للبيانات لتقدير مدى التقدم في مشروع/ برنامج/ سياسة ما، ومقارنتها بالأداء المتوقع.

التقييم: يجيب عن سؤال: هل تحقق الهدف أم لا؟ مبرزًا الجوانب الإيجابية والسلبية. وهو جهد منظم وموضوعي لقياس نتائج البرامج/ السياسات بهدف تقدير وقياس مدى ترابطها وكفاءتها وفاعليتها ومواءمتها واستدامتها وآثارها.

التقييم: يشمل إصلاح جوانب الخلل ومواجهة السلبيات عمليًا.

معايير التمييز	المتابعة	التقييم
المعلومات المقدمة	تقدّم معلومات منظمة وسريعة عن كيفية سير العمل (في أثناء العمل).	يقدِّم معلومات عن مراحل ما قبل التنفيذ وفي أثنائه وما بعده، وإن كان التركيز الأساسي على نتائج التنفيذ (بعد انتهاء البرنامج).
التوقيت	في أثناء التنفيذ.	قبل التنفيذ وفي أثنائه وبعده.
الإطار	لعمليات البرنامج الداخلية.	للبرنامج ككل وبصفة خاصة (قبل التنفيذ وبعده).
المنطق من وراء الاستخدام	١-تقدم معلومات تمثّل أساس عملية التقييم. ٢-تقدم معلومات تمثّل أساس عملية تصحيح التنفيذ. ٣-تقدم معلومات عن مدى مواءمة التنفيذ للتغييرات غير المتوقعة. ٤-تقدم معلومات تساعد على تنفيذ عملية المساءلة.	١-يقدم معلومات تساعد على تنفيذ عملية المساءلة. ٢-يقدم معلومات في التعلم / الاستفادة من الأخطاء.
نقاط التركيز	١-هل تسير الأمور كما خُطط لها؟ ٢- ما أهم العقبات التي واجهت المُخطط، إن وُجدت؟	١-المواءمة ٤-الفاعلية. ٢-الترابط. ٥-الأثر. ٣-الكفاءة ٦- الاستدامة. ٧-القابلية للتكرار.

لماذا ندمج البعد الخاص بتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في المتابعة والتقييم؟

١. تكشف لنا المتابعة والتقييم المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين إلى أي مدى تم تحقيق المستهدفات التي تم التخطيط لها مسبقاً عند بناء البرنامج لتلبيه الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء وهل كان للمشروع أثر في حياتهم ورفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية؟
٢. تحسّن متابعة احتياجات الرجال والنساء وتقييم أداء المشاريع في أثناء عملية التنفيذ في تلبيتها.
٣. تسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية لأي انتهاكات لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وتجعل من الممكن الاستفادة من أخطاء الماضي وتجنبها مستقبلًا.

معايير المتابعة وتقييم الأداء وتحديد الأسئلة المرتبطة بكل منها:

المعيار	الأسئلة
السياق الاقتصادي والاجتماعي	هل البرنامج موائم للمكان والزمان اللذين عُقد فيهما؟ هل جُمِعَت البيانات بشكل يراعي بُعد تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين؟
	هل شارك المجتمع المحلي في تحديد أهداف البرنامج؟
	هل صُمّم البرنامج بطريقة تسمح بتحقيق الأهداف؟ هل يأخذ تصميم البرنامج في الاعتبار احتياجات الرجال والنساء المختلفة؟
	إلى أي مدى لا يزال البرنامج يحقق توقعات أصحاب المصلحة/ الفاعلين فيه.
الترابط	إلى أي مدى تترابط الأهداف مع بعضها؟ هل تعكس الأهداف وعيًا بعلاقات القوى في المجتمع؟ هل من ضمن الأهداف إحداث تغيير في القوى/القيم/السياسات؟
	إلى أي مدى تُمكّن الأنشطة المخططة من بلوغ الأهداف المحددة؟
	إلى أي مدى تُمكّن الوسائل المخصصة من تحقيق الأنشطة المخططة في الوقت المُحدد لها؟
الكفاءة	كيف يعمل البرنامج؟ (تعليم- تدريب) هل تحقَّق تغيير مستجيب لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين يحقق توقعات المرأة والرجل؟
	هل جرت تعبئة الموارد بشكل مناسب؟ (مادية – بشرية - مالية). إلى أي مدى كانت التكاليف ضمن الحدود المرسومة؟ إلى أي مدى تحققت النتائج المتوقعة؟ وتحت أي ظروف؟ وما تكلفة الفرصة البديلة خاصة فيما يتعلق بالنساء؟ ما النتائج غير المتوقعة التي نتجت عن البرنامج؟ ما الأسباب؟ وكيف جرى التعامل معها؟
الفاعلية	إلى أي مدى تحقَّق الهدف الأساسي للمشروع؟ إلى أي مدى حقَّق البرنامج النتائج المتوقعة من وجهة نظر المستفيدين؟
الأثر	إلى أي مدى ساعد البرنامج على علاج المشكلة المستهدفة؟ إلى أي مدى حقق البرنامج التطور المتوقع؟ إلى أي مدى تسبَّب البرنامج في حدوث آثار سلبية غير متوقعة خاصة على النساء أو الفئات المُهمَّشة بشكل عام؟ إلى أي مدى كانت النتائج الكلية للبرنامج إيجابية في إحداث تغيير اجتماعي في العلاقات بين الرجال والنساء؟
الاستدامة	هل عوائد البرنامج متواصلة/مستدامة؟ إلى أي مدى كانت الآليات المُستخدمة مُجدية وناجحة؟
القابلية للتكرار	إلى أي مدى يمكن الاستفادة من نتائج تلك السياسة وتكرارها؟

مثال توضيحي: لبناء برامج مستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، يجب أخذ ما يلي في الاعتبار:

١. تقييم السياسات والبرامج وفقًا لمنظور النوع الاجتماعي والذي يمكن من خلاله العمل على ما يلي:

- تقييم الوضع الحالي من خلال التعرف على الفجوات من خلال المؤشرات وذلك للفئات المختلفة، وتحديد أوجه عدم التكافؤ والقضايا المُلحة التي تحتاج إلى مُعالجة، و دراسة التأثيرات المحتملة للبرامج والاستراتيجيات والسياسات على مبادئ المساواة بين الجنسين كما بالشكل التالي الذي يوضح أسباب انخفاض دخل الأسرة التي تعيلها النساء.



٢. تقييم الاحتياجات المجتمعية وتصميم البرامج القطاعية:

- هل دُرِست احتياجات الفئات المختلفة والفجوات بين الرجال والنساء؟ انخفاض دخل الأسر التي تعيلها النساء والأسباب التي أدَّت إلى ذلك.
- ما القضايا المُلحّة التي تحتاج إلى معالجة؟ (أسباب اجتماعية وثقافية – تعدد الأدوار – عدم توافر فرص عمل).
- هل جرى الاعتماد على مؤشرات مقسمة وفقًا للفئات المختلفة في قياس الفجوات؟ انخفاض دخل الأسر التي تعيلها النساء.
- ما الآثار المتوقعة للبرامج المُقترَحة في تلبية هذه الفجوات؟ (مستهدفات كمية للبرنامج).
- ما الآليات التي طُبِّقت لتعزيز قدرة المرأة على الوصول إلى منافع البرنامج؟
- ما نسبة مشاركة المرأة في تخطيط البرنامج؟

وعليه يمكن تصميم السياسات والبرامج الحكومية بطريقة تعكس احتياجات وأولويات المرأة والرجل، وتعالج أوجه عدم المساواة، وتراعي تقييم الاحتياجات المجتمعية وتصميم البرامج، وفقًا للشكل التالي:



٣. تحديد مدى كفاية الموارد المالية والبشرية لتنفيذ تلك البرامج:

النسبة المئوية للأموال المنفقة على كل مكون في البرنامج (الموارد المالية – عدد مقدمي الخدمة وفقًا للنوع).

٤. تحليل منافع الإنفاق العام المُصنَّفة حسب الفئة المستفيدة:

ويتحقق ذلك من خلال دراسة إذا ما كانت النفقات والبرامج والخدمات الحكومية تلبّي احتياجات المرأة والرجل أم لا، عبر تقييم مدى استفادة هذه الفئات من الخدمات المقدمة، بالاعتماد على تكلفة تقديمها وبيانات المستفيدين منها، مقسمة وفقًا للنوع، وكذا استبيانات الرأي، من خلال:

- مؤشرات المخرجات تقيس النتائج المباشرة لأنشطة البرنامج ومدى تحقيق الأهداف المقصودة، مثل عدد النساء والرجال الذين حضروا الدورات التدريبية.
- مؤشرات النتائج/الآثار تشير إلى النتائج متوسطة وطويلة المدى لأنشطة البرنامج، مثل انخفاض معدلات العنف ضد المرأة نتيجة ارتفاع الوعي- انخفاض معدل وفيات الأمهات نتيجة الخدمات الصحية المُقدّمة للمرأة.

إن تطبيق موازنة البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين من خلال التخطيط للموازنة العامة للدولة والموافقة عليها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين وتستجيب لاحتياجات الرجال والنساء بشكل أكثر إنصافًا، يؤدي إلى الإنصاف والمساواة بين جميع الرجال والنساء.

٧

الفصل السابع:
مؤشرات الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

مؤشر الأداء:[٦]

أداة لقياس مستوى الأداء، وهو:

- يبيّن العلاقة السببية التي تربط بين جميع مراحل العمل(المدخلات، العمليات، المخرجات، النتائج، الأثر).
- يكشف مواطن القصور في الأداء.
- يُمكّن الإدارة من اتّخاذ اجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، لضمان تحقيق الأهداف المخطط لها.
- إنذار مبكر لأي حالة اقتصادية أو اجتماعية.
- مميزات مؤشر الأداء الجيد تتصف بما يعرف بـ «SMART» والتي تعبر عن الآتي:

Specific, Measurable, Achievable, Relevant and Time-bound، فلا بدّ أن يكون المؤشر الجيد: محددًا وواضحًا في وصف حالة مستقبلية معينة، قابلًا للقياس بأسلوب كمّي أو نوعي، قابلًا للتحقيق في ظل الموارد المتاحة، ذا علاقة بالنتائج المطلوب تحقيقها على المستوى الوطني، نتائجه يمكن تحقيقها ضمن إطار زمني محدد.

مؤشر المخرج Output:

يُعنَى بقياس المخرجات المباشرة للبرامج/ المشاريع/ الأنشطة بهدف تقييم مدى اتساقها مع سياسات الجهة (اختبار العلاقة السببية بين المخرجات المباشرة للبرامج وسياسات الجهة) والتي تؤدّي في النهاية إلى تحقيق النتائج المرجوة(Outcomes).

مؤشر النتيجة Outcome:

يُعنَى بقياس نتيجة المخرجات على المدى المتوسط للبرامج/ المشاريع/الأنشطة بهدف تقييم مدى اتساق نتائج تنفيذ السياسات مع الأهداف الاستراتيجية للجهة، والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق الأثر المطلوب (Impact).

مؤشر الأثر Impact:

يُعنَى بقياس نتيجة المخرجات على المدى البعيد للبرامج/ المشاريع/ الأنشطة بهدف تقييم مدى اتساق نتائج تنفيذ السياسات بالجهة مع الأهداف والأولويات الوطنية، لقياس الآثار -سواء كانت إيجابية أو سلبية، مقصودة أو غير مقصودة- في الأسر والجهات والبيئة الناجمة عن نشاط تنموي محدد كمشروع أو برنامج، كما يمكّن من تتبّع مدى التقدم المحرز، وبيان النتائج المحققة، واتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين تقديم الخدمات، وتعتبر مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقية والمعنيين في تحديد المؤشرات أمرًا مهمًا لأنهم يستخدمون المؤشرات لأغراض اتّخاذ القرارات.

المؤشرات المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين:

وهي المؤشرات المعنيّة برصد التغيّرات المتعمقة الخاصة بالرجال والنساء في مجتمع ما عبر فترة زمنية محددة، لقياس مدى تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في جميع المجالات، كما أن استخدامها يؤدي إلى تخطيط أكثر كفاءة وفاعلية، يحقّق أهداف البرامج الوطنية.

مؤشر المدخلات Input	مؤشرات الأنشطة Activities	مؤشر المخرج Output	مؤشرات النتائج/ الآثار	
			مؤشر النتيجة Outcome	مؤشر الأثر Impact
مدخلات الأنشطة المستخدمة لتحقيق الهدف.	ما تحقّق في فترة معينة.	المخرجات على المدى المتوسط.	اتّساق الأهداف مع أهداف الجهة.	اتساق أهداف الجهة مع أهداف الدولة.

(٦) UNDP, „HANDBOOK ON PLANNING, MONITORING AND EVALUATING FOR DEVELOPMENT RESULTS“ Judy Kusek & Ray Rist, World Bank Publications, „Ten Steps to a Results-Based Monitoring & Evaluation System“

مثال توضيحي:

مؤشرات الآثار: الهدف القومي للدولة:

تحسّن الرفاهية الكلية للمرأة والأطفال (الصحة، التعليم).

مؤشرات المخرجات: الهدف الاستراتيجي للجهة:

- **زيادة عدد السيدات اللاتي يكتسبن مهارات جديدة.**
- **زيادة نسبة السيدات اللاتي حصلن على تمويل.**
- **زيادة مستوى رضا السيدات المستفيدات من أنشطة البرنامج.**
- **زيادة النسبة المئوية للمشاريع الصغيرة التي تديرها النساء.**

مؤشرات الأنشطة

- **عدد القروض الجديدة لكل فئة مستهدفة.**
- **حجم القروض المتوسط للسيدات المستفيدات.**
- **عدد البرامج التدريبية المُقدمة للمواطنين، والنسبة المئوية للسيدات المتدربات فيها.**

مؤشرات المدخلات

- **النسبة المئوية للأموال المُنفقة على كل مكوّن في البرنامج.**
- **النسبة المئوية للسيدات من بين أعضاء فريق عمل البرنامج.**

مؤشر المدخلات	مؤشرات الأنشطة	مؤشر المخرج	مؤشرات النتائج/ الآثار
• النسبة المئوية للأموال المنفقة على كل مكوّن في البرنامج. • النسبة المئوية للسيدات من بين أعضاء فريق عمل البرنامج.	• عدد القروض الجديدة لكل فئة مستهدفة. • حجم القروض المتوسط للسيدات المستفيدات. • عدد البرامج التدريبية المُقدّمة للمواطنين والنسبة المئوية للسيدات المتدربات فيها.	• عدد السيدات اللاتي اكتسبن مهارات جديدة. • نسبة السيدات اللاتي حصلن على تمويل. • مستوى رضا الإناث المستفيدات من أنشطة البرنامج. • النسبة المئوية للمشاريع الصغيرة التي تديرها النساء.	• عدد المجموعات النسائية المستمرة في العمل بعد انتهاء البرنامج. • الزيادة في أصول ودخول المرأة. • التحسن في الرفاهية الكلية للمرأة والأطفال (الصحة، التعليم).

مـؤشرات الـمـساواة بـين الجنسين والموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

الـموازنـة المستجيبة لتكافؤ الـفـرص والـمـساواة بين الجنسين هي نَهْجٌ لوضع موازنة تستخدم السياسات المالية والإدارة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء، بهدف الالـتزام بالميزانية العامة للموازنة بين فوائد وتكاليف السياسات التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين، ثم اتخاذ الإجـراءات اللازمة لهذا التقييم، وليست النقطة المهمة ما إذا كانت المبادرة تُوصف بأنها موازنة مستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، لكن ما إذا كانت السياسات المالية قد صيغت مع التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين.

وقد طوَّر صندوق النقد الدولي مجموعة أدوات تتكون من جزأين: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ومؤشرات المساواة بين الجنسين، تحتوي مجموعة بيانات الموازنة المستجيبة للنوع الاجـتـمـاعي على معلومات عـن ٨٤ مبادرة وطنية مستجيبة للنوع الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، منها ٢٣ مبادرة وطنية جرى التحقيق فيها بعمق عبر ست دراسات استقصائية إقليمية مُدرجة على النحو التالي: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في آسيا، جزر الكاريبي والمحيط الهادئ، نصف الكرة الغـربي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إفريقيا جنوب الصحراء، أوروبا. وتـقـدّم الـدراسـات الاستقصائية دراسـات حـالة بشأن مجموعة من البلدان قُسِّمت حسب مناطق العالم، لأن جهود الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي استندت في كثير من الأحيان إلى جهود سابقة في المنطقة نفسها، لأن البلدان في المنطقة تميل إلى تقاسم خصائص اقتصادية متشابهة.

مؤشرات المساواة بين الجنسين

تحتوي مجموعة بيانات مؤشرات المساواة بين الجنسين على مؤشرين مركبين: مؤشر التنمية بين الجنسين (GDI) ومـؤشر عـدم المـساواة بـين الجنسين (GII) تم تطوير كلاهما في البداية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تمثل القيمة الأعلى لمؤشر التنمية البشرية (GDI) مزيدًا من المساواة بين الجنسين، بينما تمثل القيمة الأقل في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) مزيدًا من المساواة.

١. مؤشر التنمية بين الجنسين[٧] (GDI):

يقيس دليل التنمية البشرية (GDI) الفجوات بين الجنسين في إنجازات التنمية البشرية من خلال مراعاة الفوارق بين النساء والرجال في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: الصحة والمعرفة ومستويات المعيشة باستخدام نفس مؤشرات المكونات الموجودة في مؤشر التنمية البشرية (HDI).

يوضح دليل التنمية البشرية (GDI) مدى تأخر النساء عن نظرائهن من الرجال ومدى احتياج النساء للحاق بركب كل جانب من أبعاد التنمية البشرية. إنها مفيدة لفهم الفجوة الحقيقية بين الجنسين في إنجازات التنمية البشرية وهي مفيدة لتصميم أدوات السياسة لسد الفجوة.

٢. مؤشر عدم المساواة بين الجنسين[٨] (GII):

يقيس هذا المؤشر عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة جوانب مهمة من التنمية البشرية: الصحة الإنجابية، مُقاسة بنسبة وفيات الأمهات ومعدلات المواليد المراهقات، التمكين، مُقاسًا بنسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء، ونسبة النساء والرجال البالغين من العمر ٢٥ عامًا فما فوق الحاصلين على بعض التعليم الثانوي على الأقل، والوضع الاقتصادي، معبَّرًا عنه بالمشاركة في سوق العمل ومقاسًا بمعدل مشاركة القوى العاملة للنساء والرجال من السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عامًا فما فوق.

مؤشرات أخرى مهمة للمساواة بين الجنسين

٣. مؤشر المساواة بين الجنسين[٩] (GEI):

طُوِّر كمؤشر على عدم المساواة بين الجنسين، كأحد المؤشرات الاجتماعية الخمسة التي أنشأها المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية في جامعة إيراسموس بهولندا، نُشر لأول مرة عام ٢٠١٠، ويتضمّن ٢١ مؤشرًا من ستة مصادر مختلفة، وتشمل البيانات المقاييس الكمية والنوعية ومؤشرين مركبين؛ هما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(٧) https://hdr.undp.org/gender-development-index#/indicies/GDI
(٨) https://hdr.undp.org/data-center/thematic-composite-indices/gender-inequality-index#/indicies/GII
(٩) https://hdr.undp.org

للمرأة، ويقدم Van Staveren (٢٠١٣، ص ٣٤٣-٤٤) لمحة عامة عن المؤشرات في مؤشر المساواة بين الجنسين، وتتراوح القيم عمومًا من ٠ إلى١٠٠ إذ يشير الرقم الأعلى إلى مزيد من المساواة بين الجنسين، على غرار GDI، مثل GDI وGII، لديها تغطية قطرية واسعة. ومع ذلك، فعلى عكس هذه المؤشرات.

٤. مؤشر الفجوة بين الجنسين[١٠] (GGI):

قُدِّم GGI في عام ٢٠٠٦، وWEF في عام ٢٠١٤ باستخدام نسب النساء إلى الرجال، ويشمل ١٤ مؤشرًا منفصلًا للفجوات بين الجنسين في خمسة مجالات: التحصيل التعليمي، الصحة والرفاهية، المشاركة الاقتصادية والفرص، التمكين السياسي، واقتُطعت النتائج عند معيار «المساواة» البالغ ١، باستثناء متوسط العمر المتوقع، الذي تحدد معياره عند ١,٠٦، ونسبة الجنس عند الولادة، والتي تحدد مقياسها عند ٠,٩٤٤.

٥. مؤشر الفرص الاقتصادية للمرأة (WEO):

قُدَّم مؤشر WEOلتقدّم المرأة اقتصاديًا عام EIU٢٠٠٦، ٢٠١٢) (وله توجه مختلف إلى حد ما عن التدابير الأخرى من ناحية التقاط التمييز بين الجنسين في الأنشطة الاقتصادية المدفوعة بالإضافة إلى سهولة ممارسة المرأة للأعمال التجارية، ويشمل خمس فئات: سياسة وممارسات العمل، الوصول إلى التمويل، التعليم والتدريب، الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة، بيئة الأعمال العامة، بإجمالي ٢٩ مؤشرًا.

ويجري إنشاء التصنيفات من متوسط عبر المؤشرات، تتراوح قيمه من ٠ إلى ١٠٠، مع وجود رقم أعلى يشير إلى مزيد من المساواة بين الجنسين.

(١٠) World Economic Forum

قائمة ببعض المؤشرات الفرعية المهمة للمساواة بين الجنسين (تستخدم أحيانًا كمؤشرات فردية):

المؤشر	تعريف
معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية	هو نسبة التسجيل الإجمالي، بغض النظر عن العمر، إلى عدد السكان في الفئة العمرية التي تتوافق رسميًا مع مستوى التعليم المعروض، يُكمل التعليم الثانوي توفير التعليم الأساسي الذي بدأ في المرحلة الابتدائية، ويضع أسس التعلم مدى الحياة والتنمية البشرية.
مدة الحياة المتوقعة عند الولادة	يشير متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المولود الجديد، إذا كانت أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته/ولادتها ستظل كما هي طوال حياته/حياتها.
وفيات الأطفال دون سن الخامسة	هو احتمال وفاة طفل حديث الولادة قبل سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي، إذا كان يخضع لمعدلات وفيات خاصة بالعمر في السنة المحددة.
نسبة وفيات الأمهات	عدد النساء اللائي يتوفين لأسباب تتعلق بالحمل، سواء خلال الحمل أو في غضون ٤٢ يومًا من إنهائه لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية.
معدل المشاركة في القوى العاملة، من سن ١٥ إلى ٦٤ عامًا	نسبة السكان النشطين اقتصاديًا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عامًا، جميع الأشخاص الذين يوفرون العمالة لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني	النسبة المئوية للمقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء.

المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ومنظمة العمل الدولية ILOSTAT.

معايير استجابة البرامج لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

معايير استجابة البرامج لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

المعيار	نص المعيار	نوع المعيار	مصدر البيانات	جانب التحليل
١	مؤشرات فجوات أو قضايا عدم تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين	بيان كمي أو نوعي	مؤشرات دولية، مؤشرات دولية، بيانات محلية (جهاز الإحصاء - وزارات)	جانب الطلب (مرحلة ما قبل التخطيط الاستراتيجي)
٢	توصيف المشكلة حسب الجنس	بيان وصفي	الجهة الحكومية	
٣	تحليل المشكلة (شجرة المشكلات أسباب وأثار المشكلة)	بيان وصفي	الجهة الحكومية	
٤	شجرة الأهداف (حل المشكلة)	بيان وصفي	الجهة الحكومية	
٥	اسم البرنامج الجديد ربط بأهداف التنمية المستدامة العالمية والمحلية	بيان وصفي	الهيئة الموازنية بالجهة الحكومية	جانب العرض (مرحلة التخطيط الاستراتيجي)
٦	نوع البرنامج	رئيسي / فرعي		
٧	توصيف الأنشطة	بيان وصفي وكمي		
٨	عدد مقدمي الخدمة	بيان كمي حسب النوع		
٩	عدد متلقي الخدمة	بيان كمي حسب النوع		
١٠	قيمة البرنامج	بيان كمي (إنفاق)		
١١	توصيف الأثر من هذه البرامج لسد الفجوة	بيان كمي حسب النوع		
١٢	النتيجة المبدئية للقبول أو الرفض	بيان وصفي وكمي	وزارة المالية	تلاقي العرض والطلب

نماذج موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

نماذج موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

يرجى مسح الشكل التالي للدخول على النماذج بشكل كامل والتي تشمل:

- نموذج التقسيم الاقتصادي للبرامج
- نموذج لجملة البرامج الرئيسية
- نموذج يوضح جملة البرنامج الرئيسي والبرامج الفرعية
- نموذج البرامج الفرعية والمؤشرات

نموذج التقسيم الاقتصادي للبرامج

نموذج لجملة البرامج الرئيسية

نموذج يوضح جملة البرنامج الرئيسي والبرامج الفرعية

نموذج البرامج الفرعية والمؤشرات

الملاحق

الخبرات الدولية

يتضمن هذا الفصل من الدليل بعض الخبرات والممارسات الدولية بشأن موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وفيما يلي عرض لبعض التجارب الناجحة.

أولاً: تجربة دولة كينيا: دراسة حالة مدينة نيروبي:

تعتمد نيروبي على نظام موازنة البرامج والأداء، فتحدّد في كل قطاع الأهداف الرئيسية التي ترغب في تحقيقها ثم تحدّد البرامج الرئيسية والفرعية الخاصة بهذه الأهداف.

بالنسبة إلى قطاع الصحة، حدَّدت نيروبي مجموعة من البرامج الرئيسية تتمثل في:

١. خدمات الصحة الوقائية. ٢. الرعاية الشفائية. ٣. الإدارة العامة والتخطيط والخدمات المساندة.

وحدَّدت لكل برنامج مجموعة من البرامج الفرعية ومؤشرات تقييم الأداء مع تضمين بُعد تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في البرامج ومؤشرات التقييم، فعلى سبيل المثال استهدفت موازنة الصحة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بعض البرامج التي يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

البرنامج	البرامج الفرعية	النتائج التي تحققت	مؤشرات تقييم الأداء	استهداف 2020/2021
خدمات الصحة الوقائية	الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومكافحته	انخفضت الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والإصابات الجديدة	عدد الأمهات الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ويتلقين مضادات الفيروسات.	410
			النسبة المئوية لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.	3.5
			عدد الموظفين الذين بُنِيَت قدراتهم.	200
			عدد الأشخاص الذين اختُبِروا لفيروس نقص المناعة البشرية.	1,100,00
	الصحة الإنجابية، صحة الأم، حديثو الولادة، الأطفال والمراهقون	توفير خدمات صحية فعالة للأم والطفل.	عدد الولادات في وجود محترفين.	127,520
			عدد النساء في سن الإنجاب اللواتي يتلقين خدمات تنظيم الأسرة.	442,120
			عدد الأطفال المبتسرين.	2,823
			عدد الأطفال أصحاب المناعات القوية.	129,328
		تغذية الأطفال والكبار	نسبة الأطفال تحت سن ٥ سنوات الذين يعانون النحافة.	4%
			النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزم.	23%
			النسبة المئوية للأشخاص المصابين بسوء التغذية الحاد المُسجّلين في خدمات التغذية العلاجية.	73%

المصدر: العرض التقديمي لموازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي للدكتور خالد زكريا - مستشار هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يوضح الجدول السابق البرامج التي استهدفتها الدولة في قطاع الصحة، وهو برنامج رئيسي لخدمات الصحة الوقائية يتفرّع منه برنامجان، هما الوقاية من فيروس نقص المناعة الإيدز، وبرنامج الصحة الإنجابية، كما يتضمّن مؤشرات تقييم الأداء المُستهدفة.

ثانيًا: تجربة دولة أوكرانيـــا:

سعت أوكرانيا -من خلال التطبيق التدريجي لموازنتها المستجيبة للنوع الاجتماعي- خلال الأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والفاعلية والشفافية بخصوص نفقات الموازنة الخاصة بها، بإعداد موازنات تأخذ في الاعتبار احتياجات المجموعات المختلفة من الرجال والنساء في أوكرانيا، وقد نُفِّذ المشروع عبر أربع مراحل متتالية:

المرحلة الأولى (٢٠١٤-٢٠١٥) تقديم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وتحقق خلالها ما يلي:

- اختيار بعض الوزارات كنماذج استرشادية للبدء (وزارة الصحة والتعليم والسياسة الاجتماعية والشباب والرياضة).
- بناء قدرات وزارة المالية والجهات المعنية من أجل التوسع في فهم الموازنة الجديدة.
- إنشاء مجموعات عمل بقيادة الإدارات المالية في المؤسسات التجريبية، وبدء التحليل من منظور اختلاف تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين لبرامج الموازنة.
- تحليل ١٥ برنامجًا من السياسات الصحية والتعليمية والرياضية والاجتماعية، لمعرفة تأثيرها في المساواة بين الجنسين على النحو السابق الإشارة إليه.

المرحلة الثانية (٢٠١٦) تجريب الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

- طوَّرت المؤسسات الرائدة خططَ عمل للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تحسين البرامج والتقارير لسدّ الفجوات بين الجنسين في البرامج التي خضعت للتحليل.
- توسّع نطاق التجربة ليشمل ٨ أقاليم أخرى ووزارتين تنفيذيتين أخريين.
- تحسين التقارير الإحصائية وفقًا للتوصيات من التحليل.
- تعاونت وزارة المالية بشكل وثيق مع الوزارات والأقاليم لدعم التحليل.

المرحلة الثالثة (٢٠١٧) إدخال الطابع المؤسسي على الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

- إدراج الموازنة الجديدة في استراتيجية الحكومة لإصلاح الإدارة المالية العامة (٢٠١٧-٢٠٢٠).
- تطوير التوصيات المنهجية بشأن الموازنة على مستوى الولايات والمستوى المحلي.
- تحسين الأمور التنظيمية والتوثيقية بناءً على نتائج التجربة.
- العمل المستمر على التحليل من منظور اختلاف تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين للبرامج على مستوى الولايات والمستوى المحلي.
- إعداد كتيبات وأدلة الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- توسيع العمل بالموازنة الجديدة في ٦ مقاطعات جديدة ووزارتين جديدتين.

المرحلة الرابعة (٢٠١٨-٢٠٢٠) التكامل المنهجي للموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

- إدخال التعديلات القانونية التي دمجت تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في عملية الموازنة بأكملها.
- تعزيز قدرات الموظفين في وزارة المالية والوزارات لدمج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الخطط متوسطة المدى.
- تعديل المعايير التعليمية للتخصصات ذات الصلة لتشمل الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين
- ضمان توفير مستمر للمحترفين في إعداد وتطبيق الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- ربط العمليات المالية الخاصة باللا مركزية على مستوى المدن بالموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

حتى الآن نجحت أوكرانيا في تحليل ٩٠ برنامجًا للموازنة على المستوى المركزي ومستوى الولايات والمستوى المحلي من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، ويجري تحسينها بشكل مستمر لاستهداف احتياجات الرجال والنساء بشكل أفضل، كما أن هناك ٢٠٠٠ شخص في الإدارات الحكومية والمحلية يعملون حاليًا على تحليل الموازنة من هذا المنظور، وتحسين البرامج والتقارير الإحصائية والوثائق المستخدمة بشأنها في الموازنة.

الملاحق

مصفوفة مؤشرات النوع وفقاً لقطاعات الدولة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي

(تاريخ الإصدار فبراير ٢٠٢٢)

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	المرأة	
	برامج توعية في المناطق الريفية بأهمية استكمال تعليم الفتيات.	نسبة تسرّب الفتيات.
	التوسع في إنشاء مدارس صديقة للفتيات.	نسبة التحاق الفتيات بمراحل التعليم المختلفة.
	إضافة تخصصات تناسب احتياجات وطموحات الفتيات في التعليم الفني.	نسبة مدارس التعليم الفني التي توجد بها تخصصات تناسب الفتيات.
	حملات توعية للأهالي في القرى والنجوع بأضرار الزواج المبكر لتغيير المفاهيم المجتمعية الخاطئة.	نسب التحاق الفتيات بالتعليم الفني.
	تطوير مواثيق سلوك في المؤسسات التعليمية لتوفير بيئة تعليمية آمنة للمرأة والفتاة خالية من كل أشكال العنف ضد المرأة والتمييز.	نسبة المدارس الصديقة للفتيات إلى إجمالي المدارس.
		معدل الأمّية بين الإناث.
	تطوير المناهج التعليمية لمراعاة تضمينها مبادئ تكافؤ الفرص ومنع التمييز بما يحقق المساواة بين الجنسين.	ترتيب مصر في مؤشر الفجوة بين الجنسين.
		نسب المعلمات من الإناث في المدارس.
	عقد لقاءات توعية بقضايا المرأة في المدارس والجامعات، وحمايتها من العنف.	نسب التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي.
		نسب المستفيدين من الجنسين من لقاءات التوعية بقضايا المرأة وحمايتها من كل أشكال العنف.
		نسبة الجامعات التي لديها مقررات دراسية تتعلق بالنوع الاجتماعي
		نسبة الجامعات التي توجد بها وحدات مناهضة العنف ضد المرأة / وحدات تكافؤ الفرص / وحدات المساواة بين الجنسين.
		نسبة الفتيات اللاتي تزوجن قبل ١٨ سنة.
		نسبة السيدات اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الإدارات التعليمية.
		نسبة السيدات اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الجامعات (وكلاء - عمداء - نواب أو رؤساء جامعات).
		نسبة الأبحاث العلمية التي تتعلق بقضايا المرأة (الاقتصادية - الاجتماعية – البيئية) لتضمن احتياجات في أبعاد التنمية المستدامة.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (تابع)	**الطفل**	
	برامج توعية في المناطق الريفية بأهمية استكمال تعليم الأطفال.	نسبة تسرب الأطفال.
	ربط التحاق أبناء الأسر الفقيرة بالتعليم بمجموعة من الحوافز المادية والعينية.	نسبة تسرب الأطفال من المراحل التعليمية المختلفة.
	العمل على توزيع المدارس جغرافيًا بصورة تتناسب مع عدد الأطفال في سن التعليم.	نسبة تغطية الوجبات المدرسية الصحية للأطفال في المرحلة الابتدائية.
	التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية للقضاء على ظاهرة الأطفال المتسربين من التعليم.	نسبة المدارس المجتمعية إلى إجمالي المدارس.
		نسب الأطفال الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة.
		نسبة المعلمين الحاصلين على برامج تدريبية للتعامل مع الأطفال في مرحلة رياض الأطفال.
		نسبة الأطفال فوق خمس سنوات الذين يعانون سوء التغذية.
		نسبة الأطفال الذين استكملوا المراحل التعليمية المختلفة.
		نسبة الأطفال الذين لديهم وعي بقضايا العنف والتنمّر.
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	تجهيز فصول مدرسية تناسب الأطفال ذوي الإعاقة حسب نوع إعاقتهم.	نسبة المدارس التي توجد بها تجهيزات للأشخاص ذوي الإعاقة.
	تدريب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالمدارس والجامعات على التعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع الدراسي.	نسبة الفصول المجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المدارس.
	منح الطلاب ذوي الإعاقة مزايا في الجامعات والمعاهد الحكومية كالإعفاء من الرسوم والمصروفات الدراسية ومقابل الخدمات المختلفة.	نسب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والإداريين الحاصلين على برامج تدريبية للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
	تقديم منح دراسية للطلاب ذوي الإعاقة في الجامعات والمعاهد الخاصة.	نسبة المعامل الدراسية المجهزة بأجهزة حاسب آلي للطلاب ذوي الإعاقة، خاصة ذوي الإعاقة البصرية.
	توفير أجهزة حاسب آلي مجهزة للطلاب ذوي الإعاقة البصرية في الفصول والمعامل الدراسية.	نسبة الطلاب ذوي الإعاقة إلى إجمالي الطلاب في المدارس.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (تابع)	توفير وسائل تعليمية وأساليب تقييم في القاعات الدراسية والمكتبات تتناسب مع نوعية الإعاقة.	نسبة التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم الجامعي.
	تطوير مدونات سلوك في المؤسسات التعليمية للحث على تقبل الآخر ومناهضة التنمر.	نسبة مشاركة الطلاب ذوي الاعاقة في الأنشطة المختلفة.
	توفير وإتاحة ممارسة الأنشطة المدرسية والجامعية المختلفة.	مدى رضا الطلاب ذوي الإعاقة عن أسلوب تعامل المعلمين والإداريين معهم.
	محو أمية الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة أصحاب الإعاقة السمعية.	مدى رضا الطلاب ذوي الإعاقة عن سبل التيسير المتوافرة في المدرسة أو الكلية.
		نسبة المنح الدراسية التي تُوفَّر للطلاب ذوي الإعاقة.
		نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين استكملوا المراحل الدراسية المختلفة.
		نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على مؤهل جامعي.
وزارة الصحة والسكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المستشفيات الجامعية)	المرأة	
	توفير الرعاية الصحية للمرأة في أثناء العمل.	مؤشرات الأداء ذات الصلة.
	رفع كفاءة مستشفيات التكامل على مستوى الجمهورية لتكون وحدات لصحة وتنمية الأسرة.	نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة.
	إتاحة وسائل تنظيم الأسرة في وحدات الرعاية الصحية.	نسبة مستشفيات التكامل التي رُفعت كفاءتها وتتوافر بها وحدات صحة وتنمية الأسرة.
	إرسال قوافل توعوية لزيادة الوعي بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.	نسبة وحدات الرعاية الصحية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
	إدراج خدمات الصحة الإنجابية في وحدات الرعاية الأساسية بجميع المحافظات.	نسبة تغطية الرائدات الريفيات العاملات في التوعية بأهمية تنظيم الأسرة لكل القرى والنجوع.
	تصميم منظومة إلكترونية موحدة لخدمات تنظيم الأسرة.	معدل إتاحة الطبيبات المُدرَّبات على وسائل تنظيم الأسرة على مستوى المحافظات (طبيبة / مليون سيدة).
	إنشاء وحدات الاستجابة الطبية للمُعرَّضات للعنف (وحدة المرأة الآمنة) في المستشفيات الجامعية.	معدل وفيات الأمهات.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة الصحة والسكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المستشفيات الجامعية) تابع	تطوير وحدات الأمومة والطفولة.	نسبة السيدات اللاتي تزوجن قبل بلوغ ١٨ عامًا.
	توفير الدعم النفسي للمرأة التي تعرضت للعنف.	نسبة الحاجة غير المُلبَّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة للسيدات على مستوى المحافظات.
	حملات توعوية بالأضرار النفسية والجسدية لختان الإناث.	نسبة المستشفيات التي توجد بها وحدات الاستجابة الطبية للتعامل مع المعنفات ومرتكبي العنف.
		نسبة الأطباء/أعضاء فريق التمريض الحاصلين على برامج تدريبية للتعامل مع المرأة التي تعرضت للعنف/التحرش.
		نسبة الفتيات والسيدات اللاتي تعرضن لعملية ختان.
		معدل تعافي السيدات اللاتي تعرضن لعنف أو تحرش.
		نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة.
		نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف بدني أو نفسي أو جنسي.
	الطفل	
	برامج توعية.	نسبة المستشفيات التي توجد بها حضَّانات للأطفال حديثي الولادة.
	تطوير حضَّانات الأطفال حديثي الولادة.	نسبة الأطفال الذين حصلوا على التطعيمات الأساسية.
	توفير التطعيمات الأساسية لكل الأطفال.	نسبة تغطية حملات التطعيمات الأساسية لكل المناطق الجغرافية.
	تطوير وحدات الأمومة والطفولة.	نسبة تغطية الرائدات الريفيات العاملات في توعية الأمهات بكيفية توفير الرعاية الصحية للأطفال واكتشاف تعرّضهم لحالة مرضية، لجميع المناطق الجغرافية.
	تطوير آليات الاكتشاف المبكر للأمراض المتعلقة بسوء التغذية، كالتقزم والسمنة لدى الأطفال.	نسبة تغطية الفحوص الدورية للأطفال أقل من ٥ سنوات للاكتشاف المبكر للأمراض، لجميع المناطق الجغرافية.
	برامج توعية للآباء والأمهات والأطفال بأساليب التغذية السليمة، للحدّ من الأمراض المزمنة والتقزّم والهزال لحديثي الولادة.	نسبة الأطفال الذين حصلوا على جلسات دعم نفسي بعد التعرض للعنف أو الإساءة.
	برامج لتقديم خدمات الدعم النفسي للطفل وإعادة تأهيل من يتعرضون منهم للعنف أو الإساءة، ومنها جرائم التحرش أو الاغتصاب.	نسبة الأطفال في دور الإيواء الذين يتلقون رعاية صحية منتظمة.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة الصحة والسكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المستشفيات الجامعية) تابع	تقديم الرعاية الصحية المتكاملة للأطفال الموجودين في دور الإيواء.	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة.
		معدل وفيات الأطفال الرضع.
		نسبة الأطفال الذين يعانون أمراض سوء التغذية كالهزال والتقزم والسمنة.
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	توفير الأطراف الصناعية والكراسي المتحركة للأشخاص ذوي الإعاقة.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على أطراف صناعية / كراسي متحركة.
	توفير السماعات الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	نسبة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية الحاصلين على سماعات طبية.
	تنظيم حملات صحية وتوعوية للاكتشاف المبكر للإعاقة والحد من حدوثها.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على جلسات إرشاد نفسي.
	برامج توعية للآباء والأمهات بأساليب التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة والتغذية السليمة.	نسبة الأطباء والممرضين والعاملين في مجال الصحة الذين دُرِّبوا على التعامل وتقديم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
	برامج تدريبية للعاملين في مجال الصحة عن الإعاقة والخدمات المرتبطة بنوع الإعاقة.	نسبة الحملات الصحية المخصصة للاكتشاف المبكر للإعاقة.
	توفير العلاج والمكمّلات الغذائية لتجنّب مضاعفات الأمراض المُسبِّبة للخلل.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمات التأهيل الطبي.
	تقديم خدمات التأهيل الطبي للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الرعاية الصحية.	مدى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن جودة الأدوات والخدمات الطبية والتأهيلية المقدمة لهم.
	توفير الدعم النفسي للأشخاص ذوي الإعاقة.	معدلات التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم.
	تقديم جلسات التخاطب وتنمية المهارات اللغوية للأشخاص ذوي الإعاقة.	معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة.
	استخراج شهادات موثقة من المجالس الطبية المتخصصة بدرجة الإعاقة ومدى القدرة على العمل.	نسبة تشوّهات الأجنّة ونسبة الأطفال حديثي الولادة الذين يعانون خللًا في الجينات يسبب الإعاقة.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة الزراعة والموارد المائية والري	**المرأة**	
	مشروعات لتخصيص أراضٍ زراعية صغيرة للمرأة، خاصة المرأة المعيلة، للعمل في مجال الزراعة وتوفير دخل ثابت لأسرتها.	نسبة مشاركة المرأة في التعاونيات الزراعية.
	برامج تدريبية للمرأة الريفية على أساليب الري والزراعة الحديثة.	نصيب المرأة من التمويل الزراعي.
	برامج تمويلية لتوفير المعدات الزراعية بتكلفة مناسبة للمرأة.	فجوة الأجور بين الجنسين في القطاع الزراعي.
	تنمية دخل المرأة العاملة في مجال الزراعة من خلال مشروعات التصنيع الزراعي، كتعبئة وتغليف المحاصيل الزراعية والأنشطة التصديرية.	مستوى دخول المرأة الريفية.
	زيادة تمثيل المرأة في الجمعيات والتعاونيات الزراعية.	معدلات الفقر للمرأة الريفية.
	تحسين الوصول إلى المياه للنساء اللائي يعشن في المناطق المعرّضة للجفاف وتغيرات المناخ.	التغييرات في عبء العمل على النساء والرجال نتيجة أنشطة المشروع (مثل نسبة النساء اللاتي يُبلِغن عن انخفاض في وقت تجميع المياه - ساعات في اليوم).
	الطفل	
	حملات توعوية بأضرار عمالة الأطفال في القطاع الزراعي.	معدلات عمالة الأطفال في القطاع الزراعي.
		معدل تسرب الأطفال من المراحل التعليمية المختلفة.
		نسب نقص الغذاء عند الأطفال.
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	برامج تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة على المشروعات الزراعية والحيوانية والسمكية والتصنيع الزراعي.	نسبة المستفيدين من ذوي الإعاقة من البرامج التدريبية (ذكور/إناث).
		نسبة العاملين من ذوي الإعاقة في المشروعات الزراعية – الحيوانية – السمكية - التصنيع الزراعي.
		نسبة أصحاب المشروعات الصغيرة المرتبطة بالمشروعات الزراعية والحيوانية والسمكية والتصنيع الزراعي من الأشخاص ذوي الإعاقة.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	**المرأة**	
	توفير السكن اللائق للمرأة المعيلة بإضافتها إلى قائمة الأولويات للمتقدمين للحصول على وحدات بمشروع الإسكان الاجتماعي.	نسبة المرأة المعيلة التي حصلت على وحدات في الإسكان الاجتماعي.
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	توفير السكن اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مشروع الإسكان الاجتماعي.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على وحدات سكنية في الإسكان الاجتماعي.
	تخصيص أيام محددة لذوي الإعاقة للتقدم لحجز وحدات المشروع.	نسبة المباني السكنية والعامة التي تتوافر بها الضوابط المحددة في كود مباني الأشخاص ذوي الإعاقة.
	تفعيل كود المباني بالضوابط الواجب توافرها لتيسير استخدامها من الأشخاص ذوي الإعاقة.	
وزارة النقل	**المرأة**	
	توفير عربات مخصصة للسيدات في جميع خطوط السكة الحديد ومترو الأنفاق.	نسبة خطوط السكة الحديد التي توجد بها عربات مخصصة للسيدات.
	توفير وسائل نقل آمنة للمرأة في القرى والنجوع.	نسبة تغطية وسائل النقل العام في المناطق الريفية.
	استمرار تفعيل مبادرات حماية المرأة من العنف، مثل مبادرة السكة أمان.	معدلات التحاق الفتيات بالتعليم في المناطق الريفية.
	تفعيل الرقم الساخن لحوادث الطرق مع خدمة مكاتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة.	معدلات عمالة المرأة في المناطق الريفية.
	الطفل	
	توفير وسائل نقل آمنة لأطفال المدارس في المناطق النائية.	نسبة الأطفال المعتمدين على وسائل النقل العامة للذهاب إلى المدرسة.
		معدلات التحاق الأطفال بمراحل التعليم المختلفة في المناطق النائية.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة النقل (تابع)	**الأشخاص ذوو الإعاقة**	
	توفير مقاعد للمعاقين في كل وسائل النقل العام وتخفيض أجرتها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ (كما نصَّ قانون الإعاقة).	نسبة وسائل النقل العام التي توجد بها مقاعد للمعاقين.
	توفير منحدَر للكراسي المتحركة في وسائل النقل العام.	نسبة وسائل النقل العام المُجهزة بمنحدَر للكراسي المتحركة.
	توفير شبابيك خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، واستخدام التكنولوجيا لحجز التذاكر في وسائل النقل المختلفة.	نسبة المحطات المجهزة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.
	توفير الإتاحة المكانية في محطات النقل النهري والبحري والقطارات المختلفة ومترو الأنفاق.	مدى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الخدمات المقدمة.
	توفير سُبل آمنة وميسّرة لعبور الطرق للأشخاص ذوي الإعاقة (مثل مصاعد لكباري المشاة، إشارات مرور).	معدلات التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم.
		معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة.
وزارة التنمية المحلية، ديوان عموم المحافظات	**المرأة**	
	تعزيز مشاركة المرأة في آليات صنع القرار داخل وحدات الإدارة المحلية.	نسبة السيدات في المجالس المحلية.
	تعزيز قدرات وحدات تكافؤ الفرص على مستوى دواوين عموم المحافظات حتى مستوى المراكز والقرى.	نسبة السيدات أعضاء المجالس التنفيذية بالمحافظات.
	ربط برامج محو الأمية الرقمية والتكنولوجية في المحافظات بالتمكين الاقتصادي وتبنّي مبادرة (الأسرة المنتجة) لضمان تشغيل الرجل والمرأة والشباب داخل الأسرة الواحدة.	
	الطفل	
	وضع آليات لمشاركة الأطفال (فوق ١٢ عامًا) في التعبير عن احتياجاتهم بالمجتمعات المحلية.	نسبة مشاركة الأطفال في جلسات استماع المجالس المحلية.
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	وضع آليات لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التعبير عن احتياجاتهم بالمجتمعات المحلية.	نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالس المحلية ووحدات الإدارة المحلية (من المحافظة إلى المركز والمدينة والقرية).
		عدد مكاتب خدمة المواطنين ذوي الإعاقة بالمحافظات.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة التجارة والصناعة، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وزارة المالية، وزارة قطاع الأعمال العام، البنك المركزي المصري، اتحاد الصناعات المصرية	**المرأة**	
	توفير مبادرات لتمويل المشروعات الصغيرة التي تستفيد منها المرأة.	نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة.
	توفير الدعم الفني للمرأة في مجال ريادة الأعمال.	نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة.
	توفير حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الموجهة للمرأة.	نسبة السيدات اللاتي حصلن على برامج تدريبية في مجال ريادة الأعمال.
	مبادرات لدمج المرأة في الشمول المالي ومحو الأمية الرقمية.	نسبة المستفيدات من برامج التأهيل والتدريب المهني.
	التوسع في برامج التدريب التحويلي لرفع مهارات المرأة بالصناعات المطلوبة من سوق العمل.	نسبة المستفيدات من برامج محو الأمية الرقمية.
	تخصيص نسبة لمشاركة المرأة في المشروعات القومية.	نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي.
	دعم مشاركة المرأة في المشروعات التي تحقق قيمة مضافة مرتفعة.	نسبة الإناث المستفيدات من آليات العمل من المنزل وساعات العمل المرنة.
	إتاحة فروع بنكية في جميع المحافظات.	
	تعزيز آليات العمل من المنزل وساعات العمل المرنة.	
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	التعامل مع القطاع الخاص لإتاحة فرص عمل ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إجمالي المشتغلين.
	صياغة برامج تأهيلية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الالتحاق بسوق العمل.	نسبة البنوك التي تتوافر فيها الخدمات المصرفية بطريقة برايل وشاشات بلغة الإشارة.
	توفير الخدمات المصرية بطريقة برايل وتوفير شاشات بلغة الإشارة في البنوك.	نسبة موظفي خدمة العملاء في البنوك الذين حصلوا على تدريب للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
	تدريب موظفي خدمة العملاء على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.	معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة.
	توفر أرقام انتظار خاصة لخدمة العملاء مع الأشخاص ذوي الإعاقة.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم حسابات بنكية.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة التضامن الاجتماعي	**المرأة**	
	توسيع برامج الحماية الاجتماعية للمرأة الفقيرة والمعيلة والمُسنّة.	نسبة المرأة المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية.
	توفير حضّانات في مقرات الأجهزة الحكومية.	نسبة المشروعات الحكومية التي تتوافر بها حضّانات.
	تشغيل دور مكاتب الإرشاد الأسري وزيادة انتشارها في المحافظات.	نسبة تغطية مكاتب الإرشاد الأسري لجميع المحافظات.
	زيادة عدد دور استضافة السيدات اللاتي تعرضن للعنف.	نسبة الجمعيات الأهلية الشريكة المتوافر بها مخزون آمن من وسائل تنظيم الأسرة.
	زيادة مشاركة الجمعيات الأهلية في تقديم خدمات تنظيم الأسرة.	نسبة المستفيدات من وسائل تنظيم الأسرة المتوافرة في الجمعيات الأهلية.
	إتاحة حوافز إيجابية لتعزيز مفهوم الأسرة الصغيرة للأسرة الفقيرة، بشرط متابعة صحة المرأة الإنجابية والطفل.	نسبة المستفيدات من الحوافز الإيجابية للأسرة الصغيرة.
		نسبة الجمعيات الأهلية الشريكة في المشروع القومي لتنظيم الأسرة من إجمالي الجمعيات.
	الطفل	
	دعم نظام الأسر البديلة التي توفّر بيئة آمنة للأطفال.	نسبة الأطفال المعرضين للخطر الذين نُقلوا لدور الرعاية أو توفير أسرة بديلة لهم.
	التوسّع في إنشاء دور الإيواء والتأهيل للأطفال المعرضين للخطر.	نسب الأطفال المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية.
	تأهيل العاملين بدور الإيواء والتأهيل للتعامل مع الأطفال.	معدلات الجرائم التي يرتكبها الأطفال.
	توفير بيئة تعليمية وصحية وترفيهية للأطفال داخل دور الإيواء والتأهيل.	معدلات تسرب الأطفال من المراحل التعليمية المختلفة.
	متابعة تطبيق معايير ضمان جودة دور الرعاية.	
	توفير دعم نقدي للأطفال في الأسر الفقيرة.	
	إدراج أولياء أمور الأطفال المسربين من التعليم ضمن برامج الحماية الاجتماعية.	
	تطوير جودة الحضانات القائمة والتوسع في إنشاء حضانات جديدة.	

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة التضامن الاجتماعي (تابع)	**الأشخاص ذوو الإعاقة**	
	توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لضمان التغطية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية.
	إصدار بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة التأهيل.
	توفير برامج تأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير قدراتهم وتمكينهم.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات مكاتب التأهيل.
	العمل على تطوير نموذج لشهادة التأهيل توضّح نوع الإعاقة المهنية التي جرى التأهيل لها ودرجة التأهيل والحالة الصحية.	
	تأسيس البنية التحتية لمكاتب التأهيل على مستوى الجمهورية.	
	تقديم برامج تعليمية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة مهارات حياتية وتكنولوجيا المعلومات، لتسهيل مشاركتهم في الحياة الاقتصادية.	
	توسيع الخدمات وتدريب العاملين في دور رعاية المسنين الحكومية والخاصة على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.	
وزارة القوى العاملة	**المرأة**	
	برامج توعوية بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتوفير بيئة عمل آمنة للمرأة.	مؤشرات الأداء ذات الصلة.
	التنسيق مع جهات العمل لتوفير أنظمة مرنة للتشغيل بشأن ساعات عمل المرأة التي ترعى أطفالًا.	نسبة المرأة التي تتعرض للتحرش في العمل.
		نسبة المرأة في قوة العمل.
		معدل البطالة بين النساء.
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	برامج تدريبية لتنمية مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في سوق العمل.	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على برامج تدريبية.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
وزارة القوى العاملة (تابع)	حملات توعوية للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتوفير بيئة عمل آمنة للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان ممارسة حقوقهم العمالية والنقابية.	معدل عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة.
	التنسيق مع جهات العمل لتوفير أنظمة مرنة للتشغيل بشأن ساعات العمل والأجر المناسب للأشخاص ذوي الإعاقة.	
وزارة الثقافية، وزارة الشباب والرياضة	**المرأة**	
	تطوير مراكز الشباب في القرى لتتضمن رياضات وأنشطة ملائمة للفتيات.	نسبة الفتيات المشاركات في الأنشطة والمسابقات الرياضية.
	توفير مدربات من النساء في مراكز الشباب.	نسبة المدربات من السيدات في مراكز الشباب.
	عقد مسابقات رياضية للفتيات خاصة في المناطق الريفية، بالتنسيق مع المدارس والجامعات ومعاهد التعليم العالي.	نسبة الفنون ولقاءات التوعية التي تستهدف إبراز دور المرأة في المجتمع.
	تنفيذ لقاءات توعوية من خلال قصور الثقافة لتصحيح الصورة النمطية عن دور المرأة، وإبراز دورها على مر العصور باستهداف جميع الفئات وبطرق ابتكارية.	
	عقد لقاءات للتوعية بخطورة الزيادة السكانية.	
	استخدام الفنون في إبراز دور المرأة وأشكال العنف المُمَارس ضدها.	
	الطفل	
	تنظيم أنشطة ومسابقات رياضية للأطفال في الأعمار السنية المختلفة.	نسبة الأطفال المشاركين في الأنشطة والمسابقات الرياضية.
		أعداد الأطفال الحاصلين على جائزة الدولة للمبدع الصغير.
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	عقد أنشطة ومسابقات لاكتشاف مواهب الأشخاص ذوي الإعاقة، وإقامة معارض لمنتجاتهم الفنية بالتنسيق مع كليات الفنون بالجامعات.	نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المعارض الفنية.
	عقد أنشطة ومسابقات رياضية للأشخاص ذوي الإعاقة.	نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة والمسابقات الرياضية.
	تطوير مراكز الشباب والأندية الرياضية لتحوي أنشطة ومدربين قادرين على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.	نسبة مراكز الشباب والأندية الرياضية التي توجد بها أنشطة ومدربون للأشخاص ذوي الإعاقة.

الوزارات	التداخلات والإجراءات والأنشطة المقترحة	مؤشرات تقييم الأداء
الهيئة الوطنية للإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة	**المرأة**	
	اهتمام وسائل الإعلام -بجميع صورها- بالصحة الإنجابية للمرأة وأهمية تنظيم الأسرة.	نسبة البرامج الإعلامية التي تتناول الصحة الإنجابية للمرأة وتنظيم الأسرة.
	توظيف أدوات الإعلام في نشر ثقافة الأسرة الصغيرة والتعريف بوسائل تنظيم الأسرة.	نسبة البرامج الإعلامية التي تتناول مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة.
	توظيف أدوات الإعلام لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة.	نسبة المواطنين الذين تغيَّرت درجة وعيهم بمخاطر القضية السكانية.
	تطبيق الكود الإعلامي لضمان إبراز صورة إيجابية عن دور المرأة في المجتمع.	معدل الزيادة السكانية.
	تعزيز المفاهيم والأسس والقيم والمبادئ والأخلاق واحترام الآخر وعدم التمييز.	نسبة السيدات اللاتي تعرَّضن لجرائم العنف والتحرش.
	الطفل	
	اهتمام وسائل الإعلام بقضية عمالة الأطفال والتعريف بقانون الطفل وحقوقه.	نسبة البرامج الإعلامية التي تتناول قضية عمالة الأطفال وحقوقهم.
	الأشخاص ذوو الإعاقة	
	اهتمام وسائل الإعلام بعرض المشكلات والموضوعات المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة والنماذج الإيجابية منهم والتعريف بقانون الإعاقة.	نسبة البرامج الإعلامية التي تتناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.
	صياغة برامج إعلامية تحثّ على تقبل واحترام الآخر.	

فريق العمل

إعـــداد

أ/ داليا فؤاد
رئيس وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

أ/ زينب علي	**باحث أول بالوحدة**	**أ/ إبراهيم عبد المجيد**	**باحث أول بالوحدة**
أ/ عبير فرج	**باحث أول بالوحدة**	**أ/ندا سعيد**	**باحث ثالث بالوحدة**
أ/الشيماء البدوي	**باحث أول بالوحدة**	**أ/ عبد الرحمن أحمد**	**باحث ثاني بالوحدة**

مشاركة

أ/نورا رافع
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

مراجعة

أ/ محمد السبكي
مستشار وزير المالية والمشرف على وحدة موازنة البرامج والأداء

أ.د / خالد زكريا أمين
الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومى

ا/شيماء محمود نعيم
مدير عام الإدارة الاستراتيجية - المجلس القومي للمرأة

تدقيق لغوي

أ/ حسام مصطفى


أهداف
التنمية
المستدامة


هيئة الأمم
المتحدة للمرأة